

تطورات المشهد اليمني: المآلات وسيناريوهات المستقبل

د/وسام باسندوة

تمهيد:

منذ دخول البلاد المرحلة الانتقالية الثانية التي بدأت مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والوضع السياسي على حالة في تأزم مستمر، ما تلبث أن تنقضي أزمة، لتستعر أخرى وبشكل أقوى، وفي كل مرة كان النهج المتبع ذاته، محاولات التسكين والتهدة لتمر الموجة، دون الوصول لحلول جذرية، وكان للعصا الدولية أكبر الأثر في دفع أطراف النزاع للقبول في كل مرة بالتهدة ولو على غير اقتناع.

ومع بدء سير العملية السياسية وفق المبادرة الخليجية، بدا واضحا أن معظم الأطراف تسعى بشكل أو بآخر لتعزيز مكتسباتها من خلال الالتفاف على بنود المبادرة، كما سنحت الفرصة وتوافرت عوامل القوة لخدمة هذا الغرض. إلا أن التحلي الأعظم للخروج على نصوص المبادرة الخليجية، جاء مع التمديد للرئيس بن هادي بعد انتهاء المدة التي أقرتها الآلية التنفيذية المزمدة للمبادرة. وبالرغم مما أثاره هذا القرار من رد فعل غاضب في أوساط القوى السياسية وقوى النخبة، إلا أن القرار نَفَذَ بتأييد وضغط مبعوث الأمين العام السيد جمال بن عمر، وتوافق الدول الراعية للمبادرة، العربية منها والدولية.

ومع دخول البلاد مرحلة التمديد، كما أفضل تسميتها باعتبارها مرحلة اقتطعت من المرحلة الانتقالية، أصبح لها قواعدها وحساباتها المختلفة، فقد كانت بمثابة الإشارة التي التقطها كل من له أطماع بأن المبادرة وآليتها المزمدة ليست نصا مقدسا.

وبشكل عام لا يمكن الحديث عن سقوط صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، بمعزل عن التطورات التي سبقت ذلك، ولا بمعزل عن التعرف على القوى الفاعلة على مسرح العملية السياسية أوزانها وطبيعة العلاقة بينها.

وتحاول هذه الورقة استعراض هذه المعطيات في محاولة للإجابة، على السؤال الرئيسي ماذا جرى في اليمن عشية وبعد ال ٢١ من سبتمبر؟ ولماذا؟ وما السيناريوهات المتوقعة لتطور الأوضاع على الساحة اليمنية؟ وأثر هذه التطورات على الساحة العربية، وبشكل خاص مصر والمملكة العربية السعودية.

وبناء عليه ستنقسم الورقة زمنيا إلى محورين: المحور الأول، يستعرض الفترة التي بدأت مع تصعيد الحوثيين وانتهاء بسقوط صنعاء على أيديهم، ويتناول على الصعيد الداخلي، الأوضاع التي كانت سائدة خلال تلك الفترة سياسيا وأمنيا واقتصاديا، وأهم الفاعلين السياسيين وخريطة التفاعلات، والدور الخارجي، من خلال أهم القوى الخارجية المؤثرة على الأحداث وارتباطاتها بالقوى الداخلية.

أما المحور الثاني، فسيتناول المرحلة التي تلت الـ ٢١ من سبتمبر بطبيعة الحال، طبيعة الأوضاع السائدة، والتفاعلات السياسية الحالية، والسيناريوهات المحتملة، وأثر مجريات الأحداث في اليمن على الوضع العربي.

❖ المحور الأول: المشهد اليمني من التصعيد الحوثي حتى سقوط صنعاء:

اشتعلت جذور الأزمة التي مهدت ومنحت المبرر للتصعيد الحوثي مع القرار الذي اتخذته السلطة برفع الدعم عن المشتقات النفطية، التقط الحوثيون القرار مستغلين بطبيعة الحال المزاج الشعبي الراض له، وأعلنوا عن تزعمهم لما أسموه ثورة جديدة، وحددوا مطالبها بداية بالتراجع عن القرار، وتغيير الحكومة بحكومة شراكة وطنية من التكنوقراط، خاصة وأنهم كان قد سبق وطالبوا بضرورة تشكيل حكومة جديدة وفق نتائج مخرجات الحوار الوطني، التي هم شركاء بها، وبالتالي ينبغي أن تشملهم الحكومة، بينما لم تكن تتضمنهم حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت بناء على المبادرة الخليجية.

وفي محاولة لتحقيق مطالبهم عمدوا إلى الدفع بمجاميعهم المسلحة إلى محيط العاصمة ومحاصرتها من مختلف الجهات، وبالرغم من أن الرئيس هادي كان قد سبق وأعلن مع بداية التصعيد "بأن صنعاء خط أحمر"، إلا أن المجاميع المسلحة مرت أمام مرأى ومسمع الدولة، ولم يستوقفهم أحد، وصولاً إلى قلب العاصمة، ناصبين مخيماتهم المدججة بالسلح، في منطقة إستراتيجية هي منطقة "الجراف"، التي تقع بالقرب من مطار صنعاء الدولي، وبالقرب من وزارات مهمة، كالداخلية، والكهرباء، والاتصالات وتقنية المعلومات، والمؤسسة العامة للبريد، ناهيك عن كونها منطقة مجاورة لمنطقة "الحصبة"، معقل أولاد الشيخ الأحمر والعديد من الأطراف المتخاصمة مع الحوثيين.

انتهج عبد الملك الحوثي زعيم الحوثيين خطاباً تصعيدياً، هدد فيه بالجوء إلى وسائل أخرى لتنفيذ مطالبه، وبأن " المرحلة الثالثة من التصعيد ستكون أشد إيلاماً لهم وإقلاقاً لهم ونتائجها عليهم فظيعة". وبالرغم من تصعيد الرئيس بن هادي تجاه الحوثيين على مستوى الخطاب، إلا أنه على الأرض تحرك على مسارين يخالفان التصدي أو التصعيد، على الجانب الأمني لم تتخذ الدولة أية إجراءات استباقية للحفاظ على العاصمة. ومن جهة أخرى جنح للمسار التفاوضي الذي قدم فيه تنازلات، دون أن يقدم الطرف الآخر أية تنازلات عن مكتسباته التي حققها مؤخراً، مثل التخلي عن السلاح، والانسحاب من عمران ووقف المواجهات في الجوف وغيرها، بل على العكس أفرط في رفع سقف مطالبه، كلما أقدم الطرف الرئاسي على المزيد من التنازلات، وانتهى الأمر بإعلان لجنة الوساطة الرئاسية مع الحوثيين فشل مهمتها.

وفور عودة اللجنة الرئاسية من صعدة، عقد الرئيس هادي اجتماعاً طارئاً مع اللجنة الأمنية والعسكرية العليا لبحث الموقف، في حين استمر تطويق الحوثيين للعاصمة بالمسلحين.

بالتزامن مع ذلك وصل المبعوث الأممي لليمن جمال بن عمر إلى صنعاء، وأجرى جولة مشاورات مع مختلف الأطراف والقيادات السياسية لإيجاد حل سلمي للأزمة، وفي أثناء تواجد المبعوث الأممي في صعدة لإجراء مشاوراته مع زعيم الحوثيين السيد عبدالملك الحوثي، اندلعت اشتباكات هي الأعنف منذ تفجر الأزمة، إذ اتجه الحوثيون للسيطرة على مبنى التلفزيون الرسمي وأوقف البث فيه، بالإضافة إلى توسع الاشتباكات في حي النهضة وشمالان وشارع الثلاثين وفي مذبح، وتوسعت إلى حي السنينة بالقرب من منزل الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في شارع الستين، وقصف الحوثيون منزل اللواء علي محسن الاحمر، قائد الفرقة الأولى مدرع سابقا ومستشار الرئيس هادي حالياً، والذي على ما يبدو كان هو من انفرد بالقتال ضد الحوثيين، بصفته الشخصية، كونه مستهدفاً بشكل مباشر، والرسمية كمستشار رئاسي عسكري، لكن الأرجح أن العامل الأول كان الغالب، خاصة وأنه لم يحظى بتأييد وإسناد من قبل وزارة الدفاع، حين اشتدت وتيرة المواجهات.

المفارقة أنه وفي خضم هذا التصعيد غادر مبعوث الأمين العام صعدة، معلناً التوصل لاتفاق مع قائد الحوثيين، على أن يبرجىء التوقيع على الاتفاق لليوم التالي، انتظاراً لوصول ممثلي الحوثي لصنعاء، وهو ذات اليوم الذي جرى فيه السيطرة على مؤسسات الدولة وإسقاط العاصمة في قبضة الميليشيا، وهو ما يطرح سؤالاً كبيراً سيظل مفتوحاً عن موقف ودور القوى الدولية، مما جرى في صنعاء.

ويمكن القول إن جماعة الحوثي كانت ولا تزال تملك نقاط قوة راهنت عليها في تحركها، يمكن

إيجازها بالآتي:

١. هامش لا يستهان به من القوة العسكرية، توفر العدة والعتاد التي غنمتها الجماعة من الحروب مع الدولة، ومن الإمدادات التي تصلها من حليفاتها الجمهورية الإسلامية، والخبرة عسكرية التي اكتسبتها من حروبها، ومن إشراف قيادات الحرس الثوري على التدريب بوضوح، وليس أدل على ذلك من اعتقال إيرانيين تواجدوا في اليمن لهذه المهمة.
٢. الانتصارات العسكرية التي حققتها على الأرض، لا سيما في محافظة عمران.
٣. ضعف الدولة اليمنية وأجهزتها.

٤. الولاءات التي تتمتع بها بشكل مباشر داخل المؤسسة العسكرية والأمنية، أو بشكل غير مباشر من خلال حليف الجماعة الحالي الرئيس السابق علي صالح.
٥. حجم التأييد الشعبي الذي تحظى بها الجماعة إما بشكل مذهبي، أو من خلال الشعارات التي ترفعها في مواجهة الدولة والمتعلقة بمطالب معيشية، كما لا يمكن الاستهانة باكتسابها مراكز نفوذ شعبية جديدة، لم يكونوا من موالبي الجماعة من خلال الدعم الذي منحهم إياه الرئيس السابق ووسائل إعلامه، خاصة أنه لا يمكن إنكار بأي حال من الأحوال مدى النفوذ الذي لازال يحظى به الرئيس السابق لدى قطاعات واسعة.
٦. اختبار الجماعة للمواقف العربية والدولية، التي لا تبرح مجال التنديد والتهديد دون الانخراط في التنفيذ، مما جعلها لا تقيم وزناً كبيراً لها في حساباتها. والأهم استغلال حجم الرفض في المحيط العربي لجماعة الإخوان المسلمين، حيث نجحت في استثمارها لصالحها، بوصم كل مخالفيها بأنهم من الإخوان والدواعش.

الوضع الاقتصادي

بالرغم من كل الخطط والبرامج الاقتصادية التي طرحت خلال المرحلة الانتقالية وكل المساعدات التي منحت لليمن، إلا أنه على أرض الواقع ظل الاقتصاد ينتقل من سيء إلى أسوأ للحد الذي بات يندب بالانهيار، وهذا عائد بشكل رئيس للتدهور الذي تشهده البلاد على الشق الأمني، مما لم يسمح بمنح الفرصة لتنفيذ الخطط الاقتصادية المطروحة، أو انتهاج سياسات مغايرة عما كان عليه الحال سابقاً. بل واستنزاف المزيد من الموارد، كذلك التي يتسبب بها استمرار تفجير أنابيب النفط، مما أدى إلى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة للعام الحالي بنحو ٣,١٥ مليار دولار، وارتفاع الدين العام، مع تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي. وتوقف البرنامج الاستثماري وضعف استدامة المالية العامة، بسبب الانخفاض المستمر والحاد في حصة الحكومة من إنتاج النفط الخام مع زيادة مستمرة في الإنفاق العام، مما فاقم من عجز الموازنة.

وكان إنتاج اليمن من النفط شهد انخفاضاً كبيراً من ٤٠٠ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٥ إلى ١٣٤ ألف برميل في نهاية يونيو الماضي. وتشكل حصة صادرات النفط الخام، التي تحصل عليها الحكومة اليمنية من تقاسم الإنتاج مع شركات النفط الأجنبية، نحو ٧٠% من موارد الموازنة العامة للدولة و٦٣% من إجمالي صادرات البلاد و٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تسبب انخفاض الإنتاج النفطي للبلاد، في زيادة الدين الداخلي الذي بلغ ثلاثة تريليونات و ٣٩ مليار ريال، وهو وما يمثل ٣٦% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، مما جعل الحكومة غير قادرة على الوفاء بالكثير من الالتزامات. بالإضافة إلى وجود الكثير من الاختلالات الاقتصادية ومنها قيمة فاتورة شراء الوقود خلال الفترة من يناير وحتى يونيو ٢٠١٤، والتي بلغت حوالي ١,٥ مليار دولار، مقارنة بمليار ومائتي مليون دولار، إجمالي إيرادات الحكومة من بيع النفط والغاز خلال الفترة نفسها.

ووفقاً للبنك الدولي، فإن اليمن، البالغ عدد سكانه نحو ٢٥ مليون نسمة، من الدول الأشد فقراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنسبة فقر تبلغ ٤٢,٨%، وتقدر البطالة بنحو ٣٥%، وتصل هذه النسبة بين الشباب إلى ٦٠%.

الأمر الذي اضطر السلطة اليمنية لاتخاذ قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية، كحل لتجاوز الأزمات الاقتصادية، والذي يوفر عليها، بحسب البنك الدولي، نحو عشرة ملايين دولار يومياً، أي ما يعادل ٨% من إجمالي الناتج المحلي، وهو القرار الذي كان أشد المتحمسين إليه الرئيس بن هادي شخصياً.

وبالرغم من إدعاء الحوثيين أن خروجهم جاء لرفع الضرر عن الشعب، لاسيما في الشق الاقتصادي، إلا أن الحصار الذي فرضوه على العاصمة، أدى لمزيد من التدهور على هذا الصعيد، خاصة مع قيام تجار ورجال أعمال، بسحب أموالهم من المصارف المحلية، لعدم الثقة في المناخ الاقتصادي، في ظل مخاوف سكان المدينة وأصحاب المصالح الكبرى من إمكان تكرار ما حدث في حضرموت من أعمال نهب للمصارف والشركات والمنازل أيضاً. بالإضافة إلى تضرر النشاط الاقتصادي بشكل عام من حركة بيع وشراء واستيراد.

🚩 الوضع الأمني على مستوى الأقاليم:

الشكل الفيدرالي للدولة هو أحد مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، كما ورد في وثيقته النهائية، التي جرى التصويت عليها من قبل المشاركين بعد انسحاب من انسحب، ورغم أن الوثيقة لم تخضع لاستفتاء شعبي خاصة فيما يتعلق بشكل الدولة، وبغض النظر عن الموقف من قضية الأقاليم، فإنه ولأغراض تبسيط العرض سألتزم بهذا التقسيم في استعراض الجزء الأمني، خاصة وأن معظم المواجهات التي شهدتها مناطق معينة، لم يكن يغيب عنها بشكل ضمنى رغبة بعض الأطراف

بالهزيمة على الإقليم، وبسط نفوذها بالأمر الواقع، قبل الدخول لمرحلة التنفيذ الفعلي أو إجراء أية انتخابات لاحقة، وبناء عليه سيجري استعراض الوضع الأمني وفق الأقاليم التالية:

• **إقليم حضرموت ويضم (محافظات المهرة ، حضرموت؛ شبوة؛ سقطرى، وعاصمته المكلا).**

يشهد إقليم حضرموت اضطرابات وأعمال عنف مستمرة، لاسيما منذ ظهور الحراك الجنوبي المسلح، الذي يتركز بشكل أساسي في محافظة حضرموت، وكذلك إنشاء تحالف قبائل حضرموت الذي أظهر نفسه كجناح مسلح، وبات الفاعل الرئيس على الساحة الحضرمية، ودخل في مواجهات عدة مع قوات الجيش والأمن. ومما يزيد الأمر تعقيداً في هذا الإقليم وجود نزعة انفصالية حضرمية تسعى إلى إقامة دولة حضرموت الكبرى المستقلة.

بالإضافة إلى ذلك، يشهد الإقليم نشاطاً مكثفاً لتنظيم القاعدة، الذي دخل في مواجهات عدة مع قوات الجيش والأمن، أعقبها قيامه بارتكاب مجزرة بشعة بحق ١٥ جندياً تم إعدامهم ذبحاً. من جانبها تسعى القاعدة إلى إقامة إمارة إسلامية في وادي حضرموت.

• **إقليم سبأ ويضم (الجوف ، مأرب ، البيضاء)**

شهد إقليم سبأ مواجهات بين الحوثيين من جهة، وقبائل مأرب والجوف وحزب الإصلاح (الإخوان المسلمين) من جهة أخرى، وذلك في محافظة الجوف.

وفي محافظة البيضاء هناك وجود كثيف لتنظيم القاعدة لاسيما في مدينة رداغ، تحت مسمى "أنصار الشريعة". ويشهد الإقليم أعمال عنف وتخريب واعتداءات على المنشآت العامة، كأبواب النفط وأبراج الكهرباء، وقطع الطرقات ومحاصرة المنشآت النفطية ووقف الإنتاج.

وجميع سكان الإقليم من القبائل المسلحة التي لا يجمعها ناظم سياسي. وهي قبائل دائمة الخروج على الدولة، كما أن أغلب أعمال التخريب منذ ٢٠١١، كانت في هذه الإقليم وعلى يد أفراد قبائله، ناهيك عن الصراعات القبلية والثارات المتعددة.

ومؤخراً تم الإعلان عن تشكيل جيش شعبي من إقليم سبأ لمواجهة الحركة الحوثية المتوسعة شرقاً في الجوف، وهو التوسع الذي ينظر إليه سكان الإقليم كتهديد لإقليمهم ولثرواته.

• **إقليم الجند ويضم (ولايات تعز ، إب):**

يعد إقليم الجند من أكثر الأقاليم استقراراً، رغم المحاولات التي تقوم بها بعض الجماعات، لجر الإقليم إلى مربع العنف. فهناك خلايا حوثية في تعز وإب ، وتحدث بين الحين والآخر بعض الاشتباكات بين الحوثيين والسلفيين، إلا أن الطبيعة المدنية لسكان الإقليم والارتفاع النسبي لمستوى المثقفين، ونشاط دور منظمات المجتمع المدني ينعكس على حالة الاستقرار النسبي التي يشهدها الإقليم مقارنة بطبيعة الحال مع الأقاليم الأخرى.

• إقليم أزال ويضم (ولايات صعده ، صنعاء، عمران ، ذمار):

يعد إقليم أزال من أكثر الأقاليم اليمنية اضطراباً، حيث يشهد صراعات متعددة، بعضها ذات أبعاد سياسية، والبعض الآخر أبعاده مذهبية وقبلية. فقد شهد الإقليم مواجهات مسلحة مزمنة في منطقة دماج بمحافظة صعده، بين الحوثيين والسلفيين انتهت بترحيل السلفيين إلى إقليم تهامة. كما شهد مواجهات مسلحة بين الحوثيين من جهة، وآل الأحمر وحزب الإصلاح من جهة أخرى، في محافظة عمران، أفضت إلى سيطرة الحوثيين على المحافظة في يوليو الماضي.

ويعد إقليم أزال المجال الحيوي لنفوذ الحوثيين، فبالإضافة إلى سيطرتهم على محافظتي صعده وعمران، وتطويقهم للعاصمة صنعاء، يتمتع الحوثيون بنفوذ واسع لدى قطاعات واسعة من سكان الإقليم سواء في صنعاء أو ذمار. وقد كان الحوثيون يسعون حثيثاً من قبل لفرض أكبر قدر ممكن من السيطرة والهيمنة على إقليم أزال، قبل انتقال اليمن إلى النظام الاتحادي، كي يكون لهم الكلمة العليا في الإقليم، وهو الأمر الذي تحقق بشكل ربما فاق أقصى طموحاتهم بسيطرتهم على العاصمة ومؤسسات الدولة.

شهد الإقليم أيضاً صراعاً بين مراكز النفوذ التي كانت تنضوي في إطار النظام السابق، بين أولاد الشيخ الأحمر المسنودين بحزب الإصلاح والجنرال علي محسن الأحمر من جهة، والرئيس السابق علي عبد الله صالح وأنصاره من جهة أخرى.

• إقليم تهامة ويضم (ولايات الحديدة، ريمة، المحويت، حجة)

على الرغم من استقرار الإقليم بصفة عامة، إلا أن التواجد الحوثي في بعض مناطق الإقليم لاسيما في حجة التي يسيطرون على بعض مناطقها، وفي المحويت التي ينتشرون فيها، أثر على استقراره.

ويسعى الحوثيون، من خلال سيطرتهم على بعض مناطق محافظة حجة، إلى السيطرة على ميناء ميدي على البحر الأحمر، كهدف استراتيجي، كونه سيؤمن لهم منفذاً بحرياً للتواصل مع العالم الخارجي، لاسيما الداعم الرئيس لهم الجمهورية الإسلامية.

ورغم وجود نوع من الاستقرار في هذا الإقليم، إلا أنه يشهد احتقانات سياسية واجتماعية، لاسيما في محافظة الحديدة التي تعرض سكانها للظلم والاضطهاد من قبل مراكز النفوذ القبلية والعسكرية، لاسيما فيما يتعلق بالاستيلاء على أراضي المواطنين بالقوة. الأمر الذي ترتب عليه ظهور ما يسمى بالحراك التهامي، الذي يطالب بإيجاد تسوية عادلة للقضية التهامية، وكان له حضور في مؤتمر الحوار الوطني.

• خريطة الفاعلين السياسيين:

مرت المرحلة الانتقالية في اليمن خلال الفترة ما بين انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني في يناير ٢٠١٤ وسقوط مدينة عمران في أيدي الحوثيين في ٨ يوليو ٢٠١٤، بمرحلة تاريخية بالغة الحساسية، حيث شهدت تلك الفترة احتدام الصراع المسلح في شمال البلاد بين الحوثيين وآل الأحمر الجناح القبلي لحزب الإصلاح، وتصاعد وتيرة الخلاف بين هادي وصالح، وبروز نُذر ثورة مضادة من قبل الرئيس السابق وأنصاره ، وانتهاء بسيطرة الحوثيين على عمران.

وقد خلفت تلك الأحداث إعادة تشكيل للقوى والفاعلين السياسيين، وشهدت خارطة السياسة قدراً من التغيير في موازين وعلاقات القوة، وسيولة واضحة في التحالفات داخل المشهد السياسي، بالإضافة إلى التغيير في أنماط التفاعل بين الفاعلين السياسيين، فظهرت ملامح تشكل تحالفات جديدة بين قوى ومكونات سياسية عادت مصالحها وأهدافها لتلتقي من جديد، في حين تنفك تحالفات قديمة وتتحول لعدائية.

وفيما يلي تستعرض الورقة أهم الفاعلين السياسيين الرسميين وغير الرسميين:

أ- الفاعلون الرسميون :

١. حزب المؤتمر الشعبي العام:

وهو الحزب الحاكم سابقا الذي أسسه الرئيس السابق علي صالح في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢ ولا يزال الحزب يحظى بالأغلبية البرلمانية، حيث لم يحل البرلمان السابق بعد. أُسس الحزب

ليكون واجهة للحكم، واستمر بمثابة غطاء سياسي لاحتكار السلطة وتغولها من خلال اجتثاث المعارضين في مختلف مؤسسات الدولة، ويعكس الحزب الإرادة والطموح الشخصي لمؤسسه. ومع هذا فهناك قيادات وطنية حقيقية داخل الحزب، خاصة أولئك الذين كان انتماءهم بحكم الأمر الواقع، فقد ظل الحزب لردح من الزمن موازيا للدولة، وبالتالي كان على أي راغب بالانخراط في الخدمة العامة أن ينتمي إليه.

ومع اندلاع الثورة أصبح الحزب في مواجهة التحدي الأخطر في مسيرته، فهو الممثل للسلطة التي يطالبها الثوار بالرحيل، وهو المتهم الأول بكل ما في مرحلة الحكم السابق من فساد وظلم. وبينما نجحت بعض قيادات الحزب من القفز من المركب معلنين انشقاقهم وانضمامهم للثورة، بقي البعض الآخر. ولا يزال الحزب قائما حتى الآن بخلاف ما جرى في الدول العربية الأخرى التي شهدت ثورات مماثلة.

وبعد تنحي الرئيس صالح عن الحكم، نجح في الإبقاء على موقعه كرئيس للحزب، وبالتالي ظل قادرا على لعب دور سياسي رسمي. واليوم فإن الحزب يرأسه الرئيس السابق علي عبدالله صالح، بينما نائبه الأول والأمين العام رئيس الجمهورية الحالي عبدربه منصور هادي، وبالتالي فإن الحزب يبقى تائها بالفعل بين القيادتين، اللذان بدا بينهما شرخا واضحا.

ومع تفجر أزمة الإنذار الحوئي للدولة كان موقف الحزب غريبا، فبالرغم من كونه حزب ينتمي إليه رئيس الجمهورية، وحزب مشارك في الحكومة التي اتخذت القرار، أي أن الحزب كان بإمكانه السعي لتعطيل القرار من داخل الحكومة إن أراد، لكن على الأرض كانت الجموع التابعة لجناح صالح تتواجد في ساحات الاعتصام والمظاهرات رافعة الشعار الرسمي للحزب، قبل أن يتم سحب الشعار بعد الاستهجان الذي قوبل به هذا العمل، وليعلن الحزب وقوفه على الحياد بين الحوثيين والدولة، ويتقدم بمبادرة للحل، وإن كان حتى الحياد والمبادرة تبقى بمثابة أمر مستهجن في ظل مشاركته في الحكومة، بل وانتساب أعلى سلطة في الدولة للحزب، فكيف يمكن أن يقف الحزب على الحياد بين الدولة وفصيل سياسي آخر؟! وتجد هذه المفارقة تفسيرها في تحالف صالح مع الحوثيين.

٢. تكتل اللقاء المشترك:

هو تجمع يضم الأحزاب المعارضة الرئيسية، تأسس في ٦ فبراير ٢٠٠٣ بهدف التنسيق للانتخابات البرلمانية، والعمل المشترك لضمان وصول جميع الأحزاب الموقعة على الاتفاق

للمشاركة في المجلس النيابي، وهذه الأحزاب هي؛ حزب التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، حزب الحق، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، التنظيم السبتمبري الديمقراطي، اتحاد القوى الشعبية اليمنية. وقد نجح التكتل في خوض الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٦ بمرشح واحد منافس لعلي صالح، ويعتبر هذا هو الانجاز الأهم للتكتل قبل الثورة.

ومنذ البداية كانت هناك علامات استفهام حول العلاقة بين الأحزاب داخل التكتل لا سيما الحزبين الرئيسيين، وهما التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي، بسبب ما بينهما من خلاف أيديولوجي، وراهن البعض على عامل الوقت لانهايار هذا التحالف، إلا أنه استمر، وبل نجح التكتل في الاستفادة من اندلاع الثورة، ووصل للمشاركة في السلطة موحدًا.

ظل شبح النظام السابق والقلق من عودته، عاملاً موحدًا للتكتل شكلياً، إلا أن الخلافات ما لبثت أن تفاقمت، خاصة مع توجه حزب الإصلاح لاقتناص كامل مكتسبات الثورة، وتوظيفها لصالحه دون مشاركة، خاصة فيما يتعلق بالتعيينات في بعض الوزارات والمصالح الحكومية، التي اعتبرها شركاؤه في التكتل تهدف إلى ما يمكن تسميته بأصلحة الدولة (نسبة إلى الإصلاح)، بالرغم من محاولات الإصلاح نفي ذلك، بالإضافة إلى تباين المواقف بين الحزبين من قضية الجنوب، وفيدرالية الدولة.

ولم تقف الخلافات داخل التكتل عند هذا الحد، وإن ظلت صامته لم تخرج للعلن بشكل يفيد بإنقضاء زمن التكتل أو حله، لكنه بات من قبيل الواضح أن التنسيق في مواقف التكتل شبه منعدمة، فلم يحظَ مثلاً حزب الإصلاح عبر مقاتليه الحمر بأي تأييد يذكر في حربهم في عمران حتى سقوطها بأيدي الحوثيين، بأكثر من التصريحات التي تفرضا الطقوس البروتوكولية، بل شطح البعض في التفسير، إلى حد وصف مواقف القوى الحزبية الأخرى داخل التكتل، بأنها كانت أقرب للشماتة بالهزيمة التي ذاقوها في عمران، إلى درجة تكاد تتطابق مع موقف المؤتمر الشعبي جناح صالح.

ومع اندلاع أزمة التهديد الحوثي للدولة، كان موقف اللقاء المشترك كما كان حزب المؤتمر الشعبي مستغرباً أيضاً من حيث سعيه للوقوف على الحياد، بل وإعلان بعض أحزابه عن تأييد مطالب الحوثي، كما وتقدم الحزب الناصري بمبادرة للحل، الأمر الذي يثير نفس الاستهجان السابق، لماذا لم تتم المعارضة من داخل الحكومة، خاصة وأنها حكومة محاصصة ممثلة فيها كافة الأحزاب السياسية؟

وكشفت الأزمة عن حجم الشرخ الذي يعاني منه التكتل، فتمايز موقف الإصلاح عن باقي الأحزاب المشاركة بتأييد واضح لقرارات الرئيس بن هادي المتعلقة بما سمي بالجرعة، بل وتزعم الحزب وكوادره الدفاع عن القرار ومبرراته، وكانت قواعد الحزب الشعبية تملء ما عرف بساحات مظاهرات الاصطفاف الوطني.

ولم يدب الخلاف بين الرئيس بن هادي والحزب نوعاً ما، إلا بعد المواقف المتراخية التي اتخذها الرئيس في التعاطي مع مطالب الحوثيين في تغيير الحكومة، والقبول بتعيين رئيس حكومة جديد يسمى من قبل الرئاسة مع الاحتفاظ بالحق بالتعيينات للوزارات السيادية، وهو ما رأته قيادة الحزب خروجاً عن مقررات المبادرة الخليجية، التي جعلت من منصب رئيس الوزراء باسمه وشخصه جزءاً من الاتفاق، كما هو حال الرئيس الذي مددت ولايته بن هادي، وبالتالي فإن أي تغيير في منصب رأس الحكومة ينبغي أن يقترن بالمنصب الرئاسي، أو على أقل تقدير أن يؤول ذلك مجدداً إلى اللقاء المشترك للترشيح، وبالرغم من مشروعية هذا الطرح وفق المبادرة المتفق عليها، إلا أنه بدا واضحاً أن بقية الأحزاب داخل التكتل كانت معنية أكثر بتقليص نفوذ حزب الإصلاح، بصورة أهم بكثير من الحفاظ على المكتسبات التي جلبتها المبادرة، خاصة وأنها ترى أنها لم تصب سوى في مصلحة الإصلاح.

ب- الفاعلون غير الرسميين:

١. جماعة الحوثيين:

يطلق عليهم الحوثيون نسبة إلى حسين بدر الحوثي الزعيم السابق للجماعة، وهي حركة سياسية دينية محسوبة على المذهب الزيدي، تنتشر في محافظة صعدة شمال غرب اليمن وفي محافظات حجة وعمران والجوف.

نشأت الحركة عام ١٩٩٠، وفي عام ١٩٩٧ انشق بدر الدين الحوثي عن الزيدية (حزب الحق) وأسس **تنظيم الشباب المؤمن** كحركة سياسية.

وفي عام ٢٠٠٤ نظم الحوثيون تظاهرات كبرى ضد الولايات المتحدة الأمريكية وتدهورت العلاقة مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وتم مقتل زعيم الحوثيين وقتها حسين بدر الدين الحوثي، ليخلفه أخوه عبدالملك الحوثي، أما بدر الدين الحوثي فقد ظل الأب الروحي للجماعة حتى وفاته في نوفمبر ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٥ طفت قضية الحوثيين بقوة على السطح، وقد

شهدت البلاد ستة حروب شنها النظام السابق ضد معقل الحوثيين ذهب ضحيتها المئات من الطرفين، كما أنهكت الجيش واستنزفت الاقتصاد دون نتيجة.

خاضت جماعة الحوثي ستة حروب مع الدولة في فترات متقطعة بين عامي 2004 و 2010، وشكلت ميليشيات قوامها " ٣٠ ألف مقاتل" تدربوا بمعسكرات شمال أسمره "مرسى بريطي- مرسى حسمت- متر"، وجزر دهلك الكبرى ونهلق، بمعرفة خبراء من إيران والعراق وحزب الله، في غياب كامل للوجود العربي بإريتريا.

وكسبت تعاطف العديد من القوى السياسية والاجتماعية، إلا أن واقع الأمر اليوم قد تغير فتواجه الجماعة معارضة شديدة من الكثير من القوى والمكونات السياسية المدنية التي لطالما دعمتها، ولعل رغبة التوسع، وفائض القوة الذي اكتسبه الحوثيون جراء الحروب السابقة، وأد لديهم ردة فعل غير متوازنة جعلتهم يتمددون بقوة السلاح خارج محافظة صعدة، حتى سيطروا على مدينة عمران.

وفي الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٤ أحكم الحوثيون سيطرتهم على محافظة صعدة شمالي اليمن وطرجوا السلفيون من دماج وتوسع انتشارهم في محافظتي اجوف وحجة، واصطدموا مع القبائل السنية في مسعى منهم لإقامة إقليم فيدرالي زيدي في شمال اليمن، وكثفوا من معدلات التسليح الثقيل، حتى ضبطت السلطات إحدى السفن الإيرانية تحمل ٤٨ طن أسلحة ومتفجرات، يناير ٢٠١٣. ويمكن القول إن موقف الحوثيين اتسم بالتذبذب والتناقض من الثورة ابتداءً، ومن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومن الحوار الوطني انتهاءً، فبعد إعلانهم رفض المبادرة الخليجية وما ينبثق عنها باعتبارها مؤامرة سعودية أميركية على الثورة اليمنية، ومن ثم رفض الدخول في الحوار الوطني، إلا أن الأمر انتهى بمشاركتهم بالمؤتمر، ومع ذلك ترفض الجماعة الالتزام بهذه المخرجات من خلال الإصرار على عدم التخلي عن السلاح والتحول إلى حزب سياسي.

٢. القبائل:

تلعب القبيلة في اليمن دور رئيس في البيئة السياسية والاجتماعية، لذا لا يمكن الحديث عن دور القوى السياسية اليمنية دون التطرق إلى الدور القبلي، وقد كان نظام صالح يفاخر بهذا الدور ويعمل على تكريسه، وبالرغم من شعارات الدولة المدنية، فإن القبيلة ظلت تتمتع بسلطات توازي سلطات الدولة ومؤسساتها، بل ونجحت إلى حد كبير، لاسيما القبائل النافذة منها من صبغ كيانها بالشكل السياسي، من خلال خلق أحزاب تمثل الوجه السياسي للقبيلة.

وقد مثل انضمام القبائل التي أصبحت فصيل أساسي في الثورة إشكالية واضحة فيما بعد، بالرغم من تعزيزهم موقف الثورة في حينه في مواجهة الرئيس السابق، إلا أنها جرفت الثورة نوعاً ما بعيداً عن مفاهيم الدولة المدنية التي نادى بها الثوار، خاصة وأن كل ادعاءات القيادات القبلية بالترحيب بفكرة الدولة المدنية، لم تستقم على أرض الواقع، وأثبتت الخبرة فيما بعد أن هذه القيادات غير مستعدة للتخلي عن مكتسباتها، وليس أدل على ذلك من موقف القبائل المستعمر من تصريحات رأس حكومة الوفاق بوقف المخصصات التي تمنح للقبائل سنوياً، والتي تبلغ قيمتها ١٣ مليار ريال يمني.

وفيما يلي حصر للقبائل المؤثرة وانتماءاتها:

- **قبيلة حاشد:** بزعامة صادق الأحمر، تعداد القبيلة وفق أقل التقديرات وأكثرها واقعية يبلغ ٣ ملايين، وتنتمي إلى المذهب الزيدي، ولها ولاءات سياسية متعددة. وبالرغم من الولاء التقليدي لهذه القبيلة للسعودية، إلا أن العلاقة بين الطرفين شهدت تازماً مع اتجاه حميد الأحمر للتحالف مع قطر، وحسين الأحمر للتحالف مع ليبيا القذافي سابقاً. ينتمي لهذه القبيلة كل من الرئيس السابق علي عبد الله صالح، مؤتمر شعبي عام، والواء علي محسن الأحمر.
- **قبيلة بكيل:** ومعظم أفرادها ينتمون إلى المذهب الشافعي، وأهم زعمائها أسرة أبو لحوم، وتتوزع انتماءاتها بصفة أساسية بين حزب الإصلاح وحزب العدالة والبناء، والشيخ ناجي عبد العزيز الشايف، وينتمي إلى حزب المؤتمر الشعبي العام.
- **قبائل الجوف ومأرب:** مثل قبيلة جهم وقبيلة عبيدة وقبيلة مراد، وهي قبائل شافعية، وانتماءاتها السياسية موزعة بين أكثر من تنظيم سياسي.
- **العوائل:** من أكبر التكتلات القبلية في جنوب اليمن وأكثرها نفوذاً، وينتمي أفرادها إلى المذهب الشافعي.
- **قبائل حضرموت:** مثل آل الكثيري وآل مرة... الخ، بعضها ينتمي إلى المذهب الشافعي والبعض الآخر ينتمي إلى فرقة الإباضية، وهناك من يعتبرون أنفسهم من فئة السادة الهاشميين، ومنهم الرئيسين السابقين علي سالم البيض وحيدر العطاس.

ويثير المرور على تركيبة القبائل وانتمائها المذهبي، بل وحتى التعمق في دراستها الكثير من التساؤلات أكثر مما يقدم إجابات، حيث إنه بالمحصلة النهائية لا تخضع القبيلة في تحالفاتها لتأثير

المذهب أو حتى لانتمائها التقليدية الخارجية والداخلية، بل إنها براجماتية إلى حد كبير وتحكم علاقاتها وتحالفاتها بالمصلحة. حتى بدأ يظهر مؤخراً بعض التمايز داخل القبيلة الواحدة بل والأسرة، كما سبقت الإشارة إلى أولاد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وتحالفاتهم على سبيل المثال، وليس أعجب من أن الجناح السياسي للقبيلة وقيادتها المتمثلة بالإخوان المسلمين حزب الإصلاح، ورغم أن هذه القيادات في معظمها على المذهب الزيدي. وهو ما يرجح استبعاد العنصر الطائفي من مسرح الصراع اليمني الذي يراد جر البلاد إلى أتونه.

٣. الحراك الجنوبي:

برز الحراك الجنوبي بصورة قوية في العام 2007 على شكل مظاهرات وحركة احتجاج حقوقية نُظِّمت من قبل جمعيات المتقاعدين العسكريين والمدنيين، وانتهى الأمر إلى دعوات سياسية تطالب بفك الارتباط بين الشمال والجنوب. وبالرغم من اتساع قاعدته وعلو صوته، إلا أن الانقسامات العديدة بين مكوناته وتياراته المختلفة أصبحت واضحة للعيان، وهذه الانقسامات لم تعد تتمحور حول العناوين الكبرى مثل طبيعة القضية الجنوبية والخيار الأمثل لحلها سواء بفك الارتباط أو بالصيغة الفيدرالية من إقليمين أو عدة أقاليم، بل أضحت الصراع يتمركز حول الزعامة والتمثيل، والأسوأ من ذلك أن بعض القوى الإقليمية وفي مقدمتها إيران والمملكة العربية السعودية دخلت على خط القضية الجنوبية، وبات الحراك الجنوبي محل تنازع بين هذه القوى، وهو أمر لاشك يزيد من الانقسامات ويضعف من قوة الحراك الجنوبي.

وعلى صعيد توجهاتها بشأن خيارات تسوية القضية الجنوبية، تبلورت في الآونة الأخيرة ثلاثة مواقف أساسية، أبرزها التيار المطالب بانفصال الجنوب عن الشمال أو ما يعرف بـ "تيار فك الارتباط"، الذي يتزعمه نائب الرئيس السابق علي سالم البيض، والتيار المنادي بالفيدرالية، وهو التيار الذي يقف على رأسه الرئيسان علي ناصر محمد وحيدر أبوبكر العطاس، والتيار المطالب بحل القضية الجنوبية في إطار دولة الوحدة القائمة، وهو أضعف التيارات.

ومن جهة أخرى، يُصنف البعض القوى والمكونات الجنوبية وفقاً لمعيار تاريخي، إلى تيارين: تيار الفترة من 2007، سنة انطلاق الحراك، وحتى ٢٠١١، عام اندلاع الثورة ضد نظام الرئيس صالح، ثم تيار الفترة من ٢٠١١ وحتى الآن.

فالتيار الأول كان أقرب إلى التوحد في الرؤية والسياسة والهدف، حيث كان الحراك اسماً شاملاً لمختلف التوجهات السياسية والفكرية، اليسارية والإسلامية وحتى القومية، أما حراك ما بعد ٢٠١١، فقد أصابته انقسامات خطيرة في بنيته وسياساته وأهدافه.

وعلى الرغم من أن عدد القوى والمكونات الجنوبية يفوق السبعين مكون، إلا أن القوة السياسية في الساحة الجنوبية تكاد تكون حكرًا على عدد محدود من تلك القوى والمكونات. فالبيض وباعوم اللذان يتزعمان أكبر فصيلين في الحراك، هما من يتحكمان بالشارع الجنوبي وقرارات الحراك بدرجة رئيسية، بالإضافة إلى كل من الرئيس الأسبق علي ناصر محمد، ورئيس الوزراء الأسبق حيدر أبو بكر العطاس، اللذان يقودان تيار "مؤتمر القاهرة" ويحظيان بنفوذ، ولو بدرجة أقل.

ويمكن إجمال أهم مكونات الحراك الجنوبي بما يلي:

أولاً: المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب

يمثل المكون الرئيسي للحراك الجنوبي، ويضم أيضا فصائل عدة من بينها التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج)، والحركة الشبابية والطلابية السلمية لتحرير واستقلال الجنوب، واتحاد شباب الجنوب، واتحاد نساء الجنوب.

- **توجهاته:** يتبنى خيار الانفصال أو ما يسمى بـ"فك الارتباط" مع الشمال، كحل وحيد للقضية الجنوبية، ويرفض أية حلول أخرى دون ذلك. وقد رفض المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، كما رفض مخرجات الحوار بشأن تسوية القضية الجنوبية.

- **وزنه السياسي:** يمثل أكبر قوة سياسية في الجنوب، ويتواجد شعبياً في كل محافظات الجنوب، ويضم في قيادته شخصيات ذات ثقل سياسي واجتماعي سواء في الداخل أو الخارج.

- أبرز قياداته:

- حسن أحمد باعوم رئيس المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب، الذي يعد من أبرز مؤسسي الحراك الجنوبي.
- صلاح قائد الشنفرة نائب رئيس المجلس.
- علي هيثم الغريب المستشار السياسي لأحمد باعوم، ورئيس الدائرة السياسية للمجلس.
- حسن بنان.
- محمد عبدربه المنصوري.

- تحالفاته الخارجية وتمويله:

يعتمد في تمويله على ما يقدمه أنصاره ومؤيدوه من التجار وبعض المغتربين، ومؤخراً هناك حديث عن تلقي تمويل إيراني.

ثانياً: المجلس الأعلى للثورة السلمية لتحرير واستقلال الجنوب (تيار البيض)

ويضم عدداً من الفصائل أبرزها الحركة الشبابية والطلابية.

- **توجهاته:** يتبنى خيار الانفصال أو ما يسمى بـ"فك الارتباط" مع الشمال. وقد رفض المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، كما رفض مخرجات الحوار بشأن تسوية القضية الجنوبية.

- **أبرز قياداته:**

نائب الرئيس السابق علي سالم البيض، الدكتور صالح يحيى سعيد رئيس المجلس، قاسم عسكر الأمين العام للمجلس، ونواب رئيس المجلس (أحمد بامعلم، ناصر الخبجي، عيروس حقيص، شلال علي شائع، عبدالحكيم الشاوش، عوض علي المهري، علي باثواب).

- **وزنه السياسي:**

يعد من أكثر التيارات شعبية في الساحة الجنوبية إلى جانب المجلس الأعلى للحراك السلمي، كما يتبعه فصيل مسلح أعلن عن نفسه في يناير الماضي عبر قناة "عدن لايف" التابعة للرئيس البيض، تحت مسمى "المقاومة الجنوبية"، والتي قامت بشن العديد من الهجمات على مواقع عسكرية حكومية متفرقة في حضرموت ولحج والضالع.

- **تحالفاته الداخلية:**

كان هناك نوع من التحالف بين المجلس الأعلى للثورة السلمية والحوثيين، لأسباب بعضها يتعلق بوحدة المعاناة من النظام السابق، وبعضها الآخر يتعلق بعلاقة الطرفين بإيران، وما تفرضه تلك العلاقة من التنسيق بينهما.

- **تحالفاته الخارجية وتمويله:**

للمجلس الأعلى للثورة السلمية تحالفات مع إيران وحزب الله اللبناني، ويتلقى منهما الدعم المالي والعسكري، بالإضافة إلى التدريب الإعلامي للقناة التلفزيونية التابعة للبيض (عدن لايف)، والتي تبث من بيروت.

ثالثاً: حزب رابطة الجنوب العربي الحر

من أقدم المكونات السياسية في الجنوب، تأسس عام ١٩٥١م تحت اسم رابطة أبناء الجنوب، ثم تغير المسمى بعد الوحدة اليمنية إلى رابطة أبناء اليمن. وفي فبراير ٢٠١٤ أعلن استقلاله في الجنوب تحت اسم رابطة الجنوب العربي الحر.

- توجهاته:

يتبنى حزب الرابطة هوية الجنوب العربي، التي كانت موجودة إبان الاحتلال البريطاني، وينفي أن يكون هناك أي وحدة حصلت من قبل بين الشمال والجنوب. كما ينفي انتماء الجنوب للهوية اليمنية، معتبراً أن إعطاء التسمية اليمنية للجنوب جاء بعد طرد الاستعمار. ويتهم الحزب الاشتراكي بـ"يمنة" الجنوب، عقب تسلمه الحكم بعد انسحاب بريطانيا من الجنوب. ولذا فهو يتبنى خيار الانفصال عن الشمال واستعادة الدولة الجنوبية بهويتها الجنوبية.

- أبرز قياداته:

عبدالرحمن علي بن محمد الجفري رئيس الحزب، ومحسن محمد بن فريد الأمين العام للحزب.

- وزنه السياسي:

يعد من القوى السياسية البارزة في الجنوب، يستمد نفوذه عبر أعضائه داخل الحراك، والمكونات الموالية له.

- تحالفاته الخارجية وتمويله:

يعد من أبرز حلفاء المملكة العربية السعودية، ويعتمد في جزء كبير من تمويله على الدعم السعودي.

رابعاً: الهيئة الوطنية العليا لاستقلال الجنوب

تأسست عام ٢٠٠٨ برئاسة العميد ناصر النوبة الذي يُعتبر المؤسس الأول للحراك الجنوبي، وجمعيات المتقاعدين العسكريين.

- توجهاتها:

ظلت الهيئة مع خيار فك الارتباط مع الشمال، حتى منتصف العام الجاري، حيث تحول موقفها باتجاه تأييد مخرجات الحوار الوطني، وتبني خيار النظام الاتحادي، كحل للقضية الجنوبية.

- وزنها السياسي:

على الرغم من النفوذ والشعبية التي كانت تتمتع بها الهيئة في الشارع الجنوبي، كون رئيس الهيئة العميد ناصر النوبة هو مؤسس النواة الأولى للحراك الجنوبي، إلا أن التحول في موقفها من مطلب

الانفصال باتجاه تأييد مخرجات الحوار الوطني بشأن القضية الجنوبية، أدى إلى تضائل نفوذها السياسي والشعبي في الساحة الجنوبية.

- أبرز قياداتها:

العميد ناصر النوبة رئيس الهيئة، والعميد ناجي العربي القائم بأعمال رئيس الهيئة، والعميد محمد سالم قطن، والبرلماني المؤتمري د.مهدي عبدالسلام رئيس فرع المؤتمر بعدن.

- تحالفاتها الداخلية: تعد حالياً من أبرز حلفاء الرئيس هادي، وتحظى بدعمه.

خامساً: مؤتمر شعب الجنوب

أحد مكونات الحراك الجنوبي شارك بمؤتمر الحوار الوطني، ثم انسحب من المؤتمر وأعلن عن رفضه لمخرجات الحوار بشأن القضية.

- توجهاته: يتبنى خيار الانفصال عن الشمال واستعادة الدولة الجنوبية.

- أبرز قياداته: محمد علي أحمد، وأحمد بن فريد الصريمة.

- وزنه السياسي: يتمتع بنفوذ سياسي واسع في الحراك الجنوبي.

- تحالفاته الداخلية: كان أحد حلفاء الرئيس هادي في مؤتمر الحوار. وبعد انسحابه من

المؤتمر، دخل في تحالفات غير معلنة مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح، ومع جماعة

الحوثيين، كما تتناول بعض المصادر المقربة.

سادساً: المجلس الوطني الأعلى للنضال السلمي لتحرير واستعادة دولة الجنوب

أحد أبرز وأقدم فصائل الحراك الجنوبي. كان قوياً على المستوى الشعبي، إلا أن التحاق أبرز

قياداته بمجلس البيض أضعفه كثيراً ولم يبقَ من قياداته إلا د. عبدالحميد شكري رئيس المجلس

والقياديان أمين صالح محمد، ومحمد العقلة.

سابعاً: الهيئة السياسية للحراك الجنوبي السلمي المشارك في مؤتمر الحوار الوطني

تأسست أواخر عام ٢٠١٣، عقب انسحاب محمد علي أحمد من مؤتمر الحوار الوطني، أعلنت

مجموعة من القيادات الجنوبية المشاركة في الحوار عن فك ارتباطها بمحمد علي أحمد وتأسيس

الهيئة السياسية للحراك الجنوبي السلمي المشارك في مؤتمر الحوار الوطني، وواصلت بقاؤها في

صنعاء.

ومن أبرز تلك القيادات ياسين مكاوي، واللواء خالد باراس، ورضيه شمشير واجد، وأحمد القنع. وتعد هذه القيادات من المقربين للرئيس هادي.

ثامناً: التيارات الدينية داخل الحراك الجنوبي وتتمثل بالآتي:

- حركة النهضة السياسية:

تعد من أبرز التيارات الدينية داخل الحراك الجنوبي، وهي ذات توجه سلفي، وتحظى بشعبية، نتيجة للمرونة التي تبديها قيادتها في التعامل مع الأحداث، وتعتبر كأول حركة إسلامية تتبنى مطلب انفصال الجنوب عن الشمال.

- الهيئة الشرعية الجنوبية:

يديرها مشايخ ورجال دين، ولديها شعبية ونفوذ في قرارات الحراك.

تاسعاً: تحالف قبائل حضرموت

نشأ في نهاية العام ٢٠١٢، ويركز أساساً على حضرموت، ويقصر نشاطه عليها. وعلى الرغم من تبنيه للعمل المسلح، إلا أنه أيد دعوة الاصطاف الوطني والشعبي، التي أطلقها الرئيس هادي لمواجهة الحوثيين، قبيل سقوط العاصمة صنعاء.

• دور الشخصيات المؤثرة على الساحة اليمنية:

رغم تقاطع هذه الفقرة مع المكونات الأخرى من خلال دور الأحزاب أو القبائل وغيرها، لكن الدقة والموضوعية تقتضي الإشارة إلى أن الولاء لشخصيات بعينها بصفاتها الشخصية يبقى مهيمناً إلى حد كبير، خاصة مع تراجع مستوى التعليم والوعي، فتسود فكرة الزعيم الأوحد والقائد الخالد المحق دوماً، حتى أن الانتماء لحزب أو لفكرة أو حتى التعاطف مع قبيلة وجماعة يكون بالدرجة الأولى ثقة بهذا القائد، فإن انشق أو خرج تتبعه قاعدته. مما يؤكد هشاشة التنظيمات السياسية والمدنية الأخرى التي تبقى شكلية. وتقوم هذه الشخصيات السياسية والقبلية بلعب دور مؤثر وفاعل على الساحة السياسية اليمنية، أكثر من الدور الذي تقوم به المكونات السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

ولذلك نجد أن الدور الرئيسي في الساحة السياسية اليمنية غالباً ما تقوم به شخصيات سياسية قبلية، من أبرزها الرئيس السابق علي عبد الله صالح، والجنرال علي محسن الأحمر، والشيخ حميد الأحمر، وعبد الملك الحوثي... الخ.







أما الشخصيات المجسدة للنخبة المثقفة والمدنية، فدورها يبقى محدوداً، نظراً لافتقارها لعناصر القوة التقليدية المهيمنة (نفوذ السلطة الدينية والسلاح والمال)، التي تستحوذ عليها الشخصيات القبلية (السياسية والعسكرية).

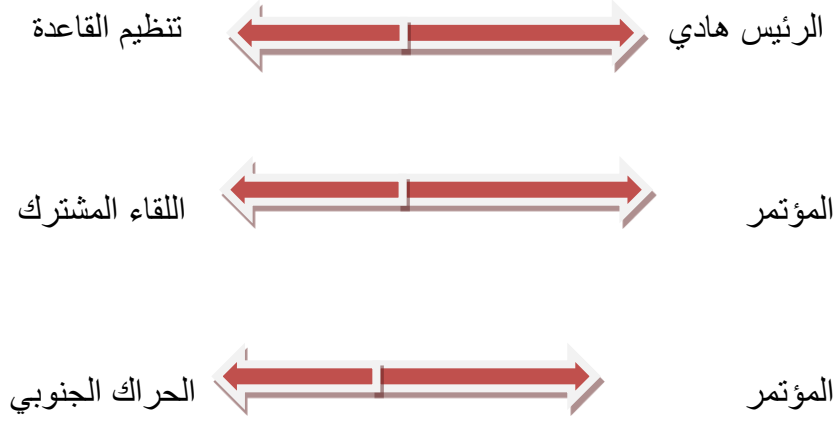
ولا يمكن ختم هذه الجزئية دون محاولة لتسليط الضوء على الجماعات المسلحة وتوزيعها الجغرافي

• أنماط التفاعلات بين الفاعلين السياسيين :

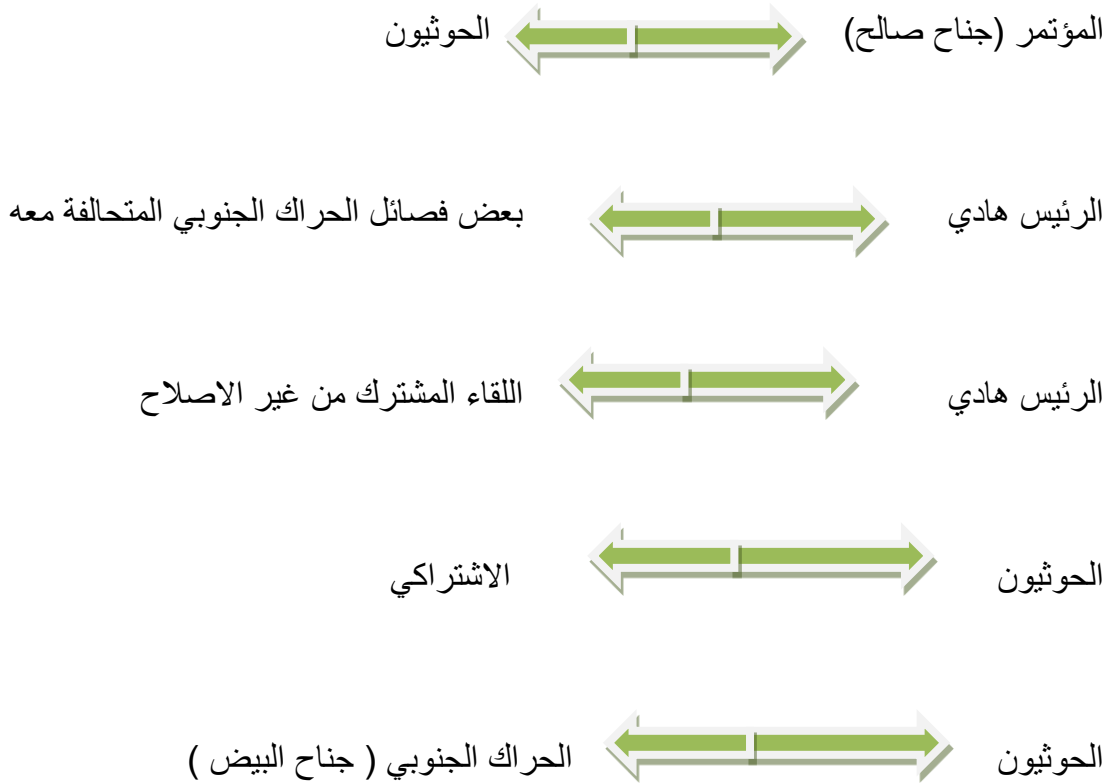
• التفاعلات الصراعية:

تمثل التفاعلات الصراعية النمط الغالب علي تفاعلات القوي والمكونات الآتية:

الحوثيون		الاصلاح
المؤتمر الشعبي		الاصلاح
باقي أحزاب اللقاء المشترك		الاصلاح
الحراك الجنوبي		الاصلاح
المؤتمر (جناح صالح)		الرئيس هادي
الحوثيون		الرئيس هادي



• التفاعلات التعاونية:



يتضح مما سبق ما يلي :

١. إن التفاعلات الصراعية هي النمط السائد على المشهد السياسي اليمني الراهن، وهو أمر قد يبدو طبيعياً في بلد يمر بمرحلة تحول سياسي عميق، لكنه من جهة أخرى، قد يبدو غريباً، في ظل الاتفاق على بنود التسوية السياسية، وسيادة مبدأ التوافق بين أطراف العمل السياسي والحزبي.

٢. إن التجمع اليمني للإصلاح تقريباً عامل مشترك في معظم التفاعلات الصراعية، وهو ما يعنى أن حزب الإصلاح قد فقد كل تحالفاته مع القوى والمكونات السياسية الرئيسية، ولم يبق له إلا الرئيس هادي، الذي ظل الحزب يدعمه حتى الوصول لمرحلة المفاوضات مع الحوثيين. ويمكن أن يعزى ذلك إلى السياسة الإقصائية وسياسات الابتزاز، التي اتبعتها مع شركائه في العمل السياسي.

• خريطة التحالفات السياسية

مما سبق يمكن القول إن خريطة التحالفات السياسية القائمة في المشهد السياسي الراهن، تشهد قدراً من السيولة في التحالفات والتغير النسبي في التوازنات. إذ نجد إنه مقابل تصدع علاقة حزب الإصلاح باللقاء المشترك وبالرئيس هادي، هناك نوع من التقارب، وربما التحالف، بين الرئيس هادي وبعض قيادات الحراك وبعض القيادات الجنوبية في الخارج، وهو ما يمثل تحولاً رئيسياً في توجهات الرئيس هادي بالاعتماد على العمق الجنوبي باعتباره عمقاً استراتيجياً بالنسبة له، لاسيما في ظل سوء علاقته مع المؤتمر (جناح صالح).

وفي ذات السياق، فإن بروز قوة الحوثيين، لاسيما في أعقاب سقوط مدينة عمران في أيديهم، ترتب عليه أفول نجم آل الأحمر ولو بشكل آني، كقوة قبلية كانت تمارس نفوذاً كبيراً في المشهد السياسي اليمني.

من جهة أخرى، كان هناك سعي دؤوب من قبل حزب الإصلاح لإعادة الوفاق والتحالف التقليدي مع حزب المؤتمر جناح صالح، تجلت تلك الرغبة في قبول المبادرة التي طرحها الرئيس خلال عيد الفطر الفائت، للمصالحة بين مختلف القوى السياسية، فما كان من محسن الأحمر إلا أن تلقفها وقبلها، في محاولة لاستعادة القوى التقليدية القبلية، واعترافاً بما يمكن أن يحققه له التقارب مع صالح من دعم أكبر على المستوى الرسمي والشعبي، ويمكن استثناء حميد الأحمر تحديداً من هذا التوجه. وقد اتضح جلياً أن الرئيس الأسبق، لم يكن راغباً بأي تقارب جديد معهم، بل على العكس يعتقد أنه في مرحلة أفضل بكثير تؤهله، لإعادة الأوراق التي سبق وخسرها، بتحالفه الجديد مع الحوثيين، وأن أي تقارب مع الإصلاح من شأنه أن ينسف هذا التحالف من الأساس.

وبالمقابل شهدت العلاقة بين حزب الإصلاح والرئيس هادي تدهورا حادا، على خلفية ملفات عدة، آخرها اتهام الإصلاح لهادي بالتساهل مع توسع جماعة الحوثيين المسلحة، وترك القبائل المحسوبة على الإصلاح فرائس سهلة لـ"الحوثي"، وإتباع ذلك بقرارات تضمنت إقالة قيادات عسكرية محسوبة على الجناح الحليف للإسلاميين، وأيضا نقل صلاحيات أمنية واسعة من وزير الداخلية، وهو من كوادر حزب الإصلاح، إلى نائبه، وعدم دعمهم في مواجهات عمران، ومن ثم عدم اتخاذ قرارات حاسمة بعد سيطرة الحوثيين على المدينة.

والتطور الأهم جاء مع المفاوضات التي دخلها الرئيس هادي مع الحوثيين، والتي بدأ واضحا أن الرئيس هادي كان أكثر حماسة من الحوثيين نفسه للاستجابة لها، بعد ما سمي بـ"خديعة الجرعة" التي كان الرئيس هادي المتحمس الأكبر لها ورفض أي توصيات بشأن تخفيضها أو تغيير موعدها الذي تزامن مع عيد الفطر، ومن ثم أبدا مرونة واسعة في تخفيضها، بل والوصول حتى إلى إلغائها، في المفاوضات مع الحوثيين، وكذلك التوجه لعرض القبول بتغيير الحكومة وتفويض الرئيس بتعيين الرئيس الجديد دون الرجوع للقاء المشترك والاحتفاظ بالوزارات السيادية، وكأن الرئيس هادي هو من يقود انقلابا على المبادرة الخليجية والردة إلى الحكم الفردي والانفراد بصناعة القرار، وصولا إلى عدم تأمين العاصمة أو حماية مقرات الإصلاح أو مقرات الدولة في وجه التمدد الحوثي وترك الفرقة الأولى مدرع بقيادتها التابعة للإصلاح تقاتل وحدها الحوثيين مكشوفة من أي دعم من الدولة.

وبدخول الحوثيين صنعاء وهزيمة الإصلاح وفرارا قياداته للخارج انهار الحلف مع الرئيس هادي تماما وتحول إلى عداء صرف، إذ تنهم قيادات الإصلاح وإعلاميه الرئيس هادي صراحة بالمسئولية الكاملة، بل وتصل لحد وصفه بالتآمر.

من جهة أخرى، تؤكد بعض المؤشرات وجود تحالف بين الحزب الاشتراكي اليمني وجماعة الحوثيين، يتضح من خلال التوافق بينهما في العديد من الطروحات والرؤى بشأن خروج اليمن من المأزق الحالي. ويرى البعض بأن هذا التحالف جاء كنتيجة طبيعية، للتصدع الذي شهده اللقاء المشترك إثر تأزم العلاقة بين الإصلاح والاشتراكي.

الدور الخارجي

لا يمكن إخفاء حقيقة أن الدور الخارجي في اليمن، يتجاوز دوره الطبيعي كمؤثر خارجي يزيد أو ينقص كما تجري العادة، ليكون أحد الفاعلين الرئيسيين في صنع القرار، بل وتوجيه مسار الأحداث في الكثير من الأزمات، وليس أدل على ذلك من المبادرة الخليجية وكيف أخضعت جميع القوى السياسية لإرادتها، وعلى هذا النحو سيرت معظم الأزمات التالية، كما في التمديد للرئيس هادي بصورة تتجاوز نصوص المبادرة الخليجية.

ويمكن أن نجد مبررات لتغول الدور الخارجي في عدة معطيات أهمها:

1. الارتباطات الخارجية لمعظم القوى السياسية الداخلية تاريخياً وعشائرياً، لدرجة اعتمادها الكلي عليها في الدعم المادي والمعنوي، بشكل معطن في أغلب الأحوال.
2. الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها اليمن إلى الحد الذي تعجز فيه الدولة عن سداد مرتبات موظفيها، وبالتالي فهي تعتمد على الدعم الخارجي بشكل رئيس سواء أكان دولي عبر أصدقاء اليمن والدول العشر، أو بشكل مباشر من قبل الدول العربية، وتضطلع المملكة العربية السعودية بشكل مباشر بهذا الدور.

وفيما يلي استعراضاً للدور الخارجي من قبل الدول الرئيسية التي لها تأثير مباشر في اليمن، وهي:

- **السعودية:** تمارس المملكة دوراً تقليدياً في اليمن، نظراً لما تتمتع به من نفوذ واسع، لدى الزعماء السياسيين والقبليين، بالإضافة إلى التيار السلفي. ومؤخراً تدعم المملكة الرئيس هادي، وهو الأمر الذي سحب من رصيد الحلفاء التقليديين، الذين هم بالأساس في خصومة مع الرئيس هادي، كالرئيس السابق علي صالح، ويبدو أن المملكة راهنت على هادي في مواجهة تمدد الحوثيين، الذين تعتبرهم امتداداً للنفوذ الإيراني على حدودها الجنوبية، وذلك في إطار التنافس الإقليمي بينها وبين إيران في المنطقة. خاصة مع اتجاه صالح للتحالف العلني معهم، ومع تراجع قوى القبائل في اليمن تراجع النفوذ السعودي لصالح شركاء قطر وإيران. وبدأت السعودية تفقد نفوذها في اليمن تدريجياً مع توسع النفوذ الإيراني، عبر بوابة جماعة جماعة الحوثيين المسلحة التي سيطرت بالكامل على محافظتي صعده وعمران، بالإضافة إلى سيطرتها الجزئية على بعض مناطق محافظات الجوف وحجة والمحويت ومحافظة صنعاء، وبالمقابل مع

سيطرة تيار البيض على الشارع الجنوبي، والذي ليس من الخافي ارتباطاته وتلقيه الدعم الإيراني. بالإضافة إلى توتر العلاقة مع حليفها التقليدي في أسرة آل الأحمر بعد انحيازهم الواضح لانتمائهم الحزبي لتيار الإخوان المسلمين، بمخالفة الموقف الذي اتخذته المملكة.

● **قطر:** لعبت دوراً هاماً في دعم الحوثيين، في الحروب الستة في صعدة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠، وعملت على منافسة الرياض في اليمن منذ عقد من الزمان، فتحالفت قطر مع الحوثيين وأشرفت على الاتفاق بينهم والحكومة اليمنية عام 2007 فيما سمي باتفاق الدوحة، وأنفقت مليارات الدولارات على إعادة بناء صعدة، بالرغم من كل الاتهامات التي كان يوجهها لها الرئيس صالح بانحيازها للحوثيين، واستمرت في دعم الحوثيين حتى بعد تنحي صالح سياسياً بشكل مباشر في مؤتمر الحوار الوطني.

لكنها في الوقت ذاته، تقوم بدعم الإخوان المسلمين، رغم الصراع بينهم وبين الحوثيين، وهو ما يبرز حجم التناقض في الدور القطري داخل اليمن، لكن مؤخراً يبدو أن قطر انحازت أكثر لصالح جماعة الإخوان، التي عمد الحوثيون لإقصائها عن المشهد السياسي، الأمر الذي وتر علاقتها معهم، وهكذا بقيت جماعة الإخوان تقريباً هي القوى الداخلية التي تمثل النفوذ القطري، لأنه لو أخذنا على سبيل المثال الشق الجنوبي، سنجد أن قطر وهي التي ظلت فترة طويلة وربما بتمايز عن المواقف الخليجية تدعم الحراك في الوقت نفسه الذي كانت تدعم فيه الحوثيين، إلا أنها ومع التوتر الشديد الذي تشهده علاقات حزب الإصلاح، وموقفه من الحراك ومن قضية انفصال الجنوب بشكل عام بدأت تفقد دورها على هذا الصعيد.

● **إيران:** عملت إيران على دعم الحوثيين منذ الحرب الأولى بين الحوثيين والحكومة اليمنية عام ٢٠٠٤ وحتى الآن، وتقوم بإمدادهم بالسلاح فضلاً عن الدعم المادي والمعنوي. وترى فيهم أداة لتحقيق طموحها الأزلي بالمد الثوري في المنطقة، لاسيما وأنها بإمكانها أن تكون شوكة في خاصرة الغريم التقليدي، المملكة العربية السعودية من خلالهم، كما سيسمح لها ذلك بإيجاد موطيء قدم مهم على مضيق باب المندب في البحر الأحمر وبحر العرب، وبالإضافة إلى سيطرتها على مضيق هرمز يمكنها التحكم بالفعل في خطوط الملاحة الدولية، وليس في هذا الأمر أية مبالغة، خاصة وأنهم باتوا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق هذا الحلم. وقد وجهت السلطات اليمنية اتهامات صريحة عبر رئيس الجمهورية شخصياً لإيران بتدخلها المستمر في الشأن اليمني، بل وقال نصاباً "إيران تسعى لمقايسة صنعاء بدمشق".

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** يمكن تلخيص الدور الأمريكي بالسعي لضبط إيقاع التطورات السياسية في اليمن، عبر إستراتيجية "إدارة الصراع" مع الأطراف المتصارعة، بغية خلق نوع من التوازن في معادلة الصراع، أي أنها غير معنية بحل الصراع أو بناء دولة ديمقراطية قوية، لكنها في الوقت نفسه تسعى للحيلولة دون انهيار الدولة في اليمن، نظراً لما سيرتبه ذلك من نتائج كارثية على مصالحها في المنطقة، لاسيما فيما يتعلق بتهديد الملاحة الدولية في البحرين العربي والأحمر ومضيق باب المندب. وتدعم الولايات المتحدة جناح الرئيس هادي، باعتباره تيار الاعتدال، والقادر على مواجهة تمدد القاعدة في اليمن، لكنها في الوقت نفسه لا تتمتع بعلاقات تحالف وطيدة مع أي من التيارات السياسية الأخرى على الساحة اليمنية، لكن هذا لا يعرقل قدرتها على ممارسة نفوذها بالضغط على جميع الأطراف عبر التهديد بالعصا الدولية متى ما استلزم الأمر.

❖ المحور الثاني: تطورات المشهد اليمني بعد سيطرة الحوثيين

٢١ سبتمبر لن يعود يوما عابرا في تاريخ اليمن والمنطقة، ولا في ذاكرة اليمنيين، في هذا اليوم لم تسقط العاصمة فقط، وهو الأمر الذي أنكره رئيس الجمهورية والمبعوث الأممي، بل سقطت الدولة بكل مؤسساتها، سقط فيه كل الرموز السياسية التي اتضح في لحظة أن مصالحهم أهم بكثير من الدولة وهيبتها وشرعية مؤسساتها. سقطت فيه كل هالات الهيبة التي لطالما ضُربت على شخوص وقبائل، ومواقع قوى بعينها. سقطت الدولة بكل ما تملكه في مواجهة ميليشيا خارج معقلها التقليدي، واستطاعت أن تفرض واقعا مغايرا على الأرض، وتعيد تشكيل الخريطة السياسية بالقوة.

🚩 **مواقف اليمنيين من سيطرة الحوثيين**

انقسم اليمنيون في مواجهة هذا الحدث إلى عدة اتجاهات؛ **الاتجاه الأول**، يؤيد ويدعم موقف الحوثيين، وينحصر في هذه الفئة أتباع الحوثي أنفسهم بطبيعة الحال، وأنصار الرئيس السابق علي صالح، بالإضافة إلى مجموعة من المثقفين والسياسيين وبعض الأحزاب على استحياء، الذين رأوا في تحركات الحوثيين فرصة ربما لا تتكرر للخروج من عباءة المبادرة الخليجية من جهة، أو للخلاص نهائيا من نفوذ آل الأحمر وحزب الإصلاح. بالإضافة إلى الفصائل الرئيسية في الحراك الجنوبي بطبيعة الحال، التي وإن كانت تعلن أن هذا شأن يخص "الأشقاء في الشمال" لا علاقة له بقضيتهم، إلا أنهم رأوا فيه فرصة سانحة يمكن اقتناصها لإعلان الانفصال.

الاتجاه الثاني، يتوجس من السيطرة العسكرية للحوثيين، أنصار هذه الفئة لا يعادون الحوثيين بشخصهم ولا بصفاتهم، وربما كانوا من المتحمسين لتحركهم باعتباره حرك المياه الراكدة سياسيا، لكنهم بالمقابل يرفضون سيطرة الميليشيا على الدولة، ويعارضون المشاريع التي قد تكون لدى الحوثيين أبعد من مجرد إسقاط الحكومة. ومعظم أنصار هذا الاتجاه من المفكرين والمثقفين ودعاة الدولة المدنية، الذين يرون في سيطرة الميليشيا تهديدا لطموحهم في دولة مدنية.

الاتجاه الثالث، وهو المتضرر الرئيس من تطورات الأحداث في صنعاء ويتمثل هذا الاتجاه بموقف حزب الإصلاح ومناصريه وقواعده، والمنفعيين منهم، إذ يرون أن ما حدث بمثابة إقصاء قصري لهم من المشهد السياسي، وسحب لجل نفوذهم. فالحوثيين يحملونهم مسؤولية

كل تبعة وفساد في البلاد. بالإضافة إلى تحميلهم مسؤولية الحروب الست والمواجهات في دماج بالأخص، وبالأخص للواء علي محسن الأحمر، بينما يتناسون للرئيس السابق أية تبعة ومسؤولية بهذا الصدد، نتيجة التحالف الأخير بين الطرفين. أما قواعد الحزب والمتعاطفين معه، فيرون الأمر من منظور طائفي ضيق، خاصة وأن قطاع كبير من هذه القواعد ينتمي للتيار السلفي، أو لنقل إصلاحيين بالانتماء السياسي، سلفيين بالفكر والمعتقد والتوجيه.

ماذا جرى؟

السقوط المدوي كان في ٢١ سبتمبر، إذ سقطت صنعاء بالكامل في قبضة مسلحي جماعة الحوثي، التي بسطت سيطرتها على كامل المؤسسات؛ مجلس الوزراء، ومقر وزارة الدفاع، ومبنى الإذاعة والتلفزيون، البرلمان، والبنك المركزي، ومقر الفرقة الأولى مدرع. لكن مواجهات اللحظات الأخيرة كانت قد بدأت قبل ذلك بثلاثة أيام، إذ استعرت المواجهات في غرب العاصمة، ثم في حيي شمالان ومذبح، وهما المدخل الغربي لصنعاء، ومنهما باتجاه شارع الثلاثين المؤدي إلى الفرقة الأولى مدرع وجامعة الإيمان.

وعلى إثر إحكام السيطرة على العاصمة، نصب المسلحون نقاط التفتيش في الشوارع لتفتيش المارة، في ظل غياب تام للأجهزة الأمنية والعسكرية. وبرغم التزام الحوثيين بتأمين العاصمة بعد السيطرة عليها، إلا أنهم هم من قادوا عمليات نهب معسكرات الجيش، من دبابات ومدافع وعربات مدرّعة وأسلحة خفيفة، وأرسلوها إلى معاقلم شمال العاصمة، وكذلك نهب أختام مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى اقتحام منازل سياسيين ومسؤولين حكوميين، لا سيما التابعة لغرمائهم التقليديين.

وتطرح عدة وجهات نظر في محاولة لتفسير ما جرى في صنعاء وفيما يلي نستعرض هذه الآراء:

- **الرأي الأول:** أصحاب هذا الرأي يتجهون لتفسير ما جرى تحت غطاء الخيانة والمؤامرة المتورط بها قيادات عسكرية والرئيس هادي شخصياً، بل والقوى العربية والدولية حتى تلك المعادية للحوثيين، وغالباً يتبنى هذا الرأي حزب الإصلاح ولو بشكل غير معلن عبر تصريحات بعض رموزه والشخصيات المحسوبة عليه. ويطرحون تفسيراتهم لما جرى بالآتي؛ إن الرئيس هادي والقوى العربية، لاسيما المملكة السعودية والولايات المتحدة التقت مصالحهم في ضرورة الخلاص من الصدام الذي تسببه جماعة الإخوان، وقرروا

انتهاز فرصة الحملة التي يشنها الحوثيون. ويرى أنصار هذا الرأي أن الخطة كما كان مقرر لها هي بتوريط الطرفين (الحوثي/ الإصلاح) في مواجهة قد تطول أو تقصر تنهك قوة الطرفين وتستنزفهما. ويستدلون بهذا الصدد إلى الحجج التالية:

١. حيادية الرئيس هادي مع اندلاع الأزمة على الأرض، بحيث لم يُفَعَل خطة لحماية صنعاء تحول دخول المسلحين بداية، أو حماية المنشآت أثناء الاعتصام، في الوقت ذاته الذي كان يصعد فيه على مستوى الخطاب مهاجما الحوثيين، وبرأيهم إن هذا التصعيد الخطابي كان هدفة طمأنة الإصلاح لخوض المواجهة، وأن الرئاسة ستقوم باللازم في مجال التأمين. وبالمقابل فإنه أي الرئيس وأثناء لقائه بسفراء الدول العشر الراحية للمبادرة الخليجية كان يدعو "جميع الأطراف إلى تحكيم العقل وعدم الانجرار إلى العنف"، مع أن الطرفين المتنازعين هما الحوثي والجيش، وكأنه كان يتعمد كما يرون الإشارة إلى حزب الإصلاح، كقوة تقود المواجهة بشكل مستقل عن الدولة.

٢. ما يصفونه بالتساهل المبالغ به الذي تعامل به الرئيس مع الحوثيين أثناء المفاوضات.

٣. يورد بعض القيادات العسكرية الإصلاحية في شهاداتهم ما يفيد بأن الرئيس كان قد طالب قادة الحزب بنصب مخيمات مؤيدة للحكومة بجوار مخيمات الحوثيين، وهو الأمر الذي رفضته هذه القيادات، معبرين للرئيس بأن "الحوثيون مشكلتهم مع السلطة وليس مع الإصلاح".

٤. كان الرئيس قد كلف مستشاره اللواء محسن بقيادة المعركة، لكن ومع تقدم مليشيا الحوثي، طالب محسن الرئاسة بتعزيزات عسكرية وغطاء جوي، وهو الأمر الذي رفضه الرئيس.

٥. موقف الصمت والحياد الذي أبداه الخليجيون مع التصعيد الحوثي، وحتى بعد إسقاط صنعاء بل والتوجه لمباركة اتفاقية السلم والشراكة.

من هنا فإن أنصار هذا الرأي يرون أن الحزب فطن إلى المؤامرة في الوقت المناسب، لذا لجأ إلى تغيير النتيجة المتوقعة، فلم يلجأ للمواجهة، التي كانت ستقضي على مستقبله السياسي وتحمله المزيد من الخسائر المادية والبشرية. مباشرة بعد رفض هادي تأمين الغطاء الجوي، اتخذ اللواء علي محسن القرار بمغادرة الفرقة، وأصدر الإصلاح أوامره لجميع لجانته الشعبية المدنية والمسلحة التي كان من المقرر أن تحمي العاصمة بالانسحاب وعدم المواجهة.

• **الرأي الثاني:** لا يستبعد هذا الاتجاه وقوع خيانة بالفعل، لكن بعيدا عن تورط الرئيس هادي شخصيا، وإنما يتهمون قيادات نافذة في الجيش والأمن والحرس الجمهوري بالتورط في ذلك، إما لأنهم لايزالون يدينون بالولاء للرئيس السابق علي صالح، الذي هو في حلف واضح مع أنصار الله "جماعة الحوثي"، أو لأن مصالح البعض منهم قد تضررت بإعادة الهيكلة والتغييرات التي اتخذها الرئيس هادي، وبالتالي رأوا في هذا التحرك فرصة لاستعادة مكتسباتهم. وهذا برأيهم ما يفسر عدم تصدي هذه القوات لمحاولات الحوثيين اقتحام المؤسسات، وانسحابها بسهولة من المواقع المكلفة بحمايتها، كما جرى في بعض المواقع التسليم من قبل القوات المكلفة بالحماية لجماعة أنصار الله، بعد تلقيهم أوامر من قياداتهم بعدم المواجهة والتسليم سلميا.

وبالطبع من يختلفون مع هذا التفسير يرون أن هذه الأوامر كانت قد صدرت فقط، استجابة للأمر الواقع، وبالتالي رأوا ضرورة لمنع الاقتتال وحفظ الدم، دون أن يكون الأمر يتعلق بأية خيانة أو انحياز.

• **الرأي الثالث:** يرى أنصار هذا الرأي أن ما جرى كان نتيجة طبيعية لحالة تفكك الدولة وضعفها وتعدد الولاءات، فأجهزة الدولة ومؤسساتها مهترأة وتعاني من حالة انقسام وتعدد في الولاءات على حساب الإخلاص في الولاء للدولة. ويتجه هذا الرأي للدعوة لعدم المبالغة في قوة جماعة أنصار الله وقدراتها، بل إنهم وجدوا أرضية خصبة معبدة بالضعف لهذا الإنجاز الذي تحقق، لا بفعل قوتهم الخارقة، ويطرح هذا الاتجاه عددا من الأسباب التي تفسر ما جرى على النحو التالي:

١. إن القوة الأهم التي ساندت الحوثيين تمثلت بقاعدة الرئيس صالح، الذي لازال يحظى بنفوذ وقدرة على اختراق كل المؤسسات، بسبب ما استطاع أن يجنيه من نفوذ خلال فترة حكمه الطويلة. والرجل لديه رغبة انتقامية من كل من ساهم في ثورة فبراير ٢٠١١، خاصة أولئك الذين يعتبر أنهم خانوه، وعلى رأسهم اللواء علي محسن الأحمر، الذي شكل جيشا لحماية الثورة، وحزب الإصلاح. لذا سخر صالح كل قواعده الشعبية، ورجالاته داخل المؤسسات في خدمة تحرك الحوثيين.

٢. ضعف النخبة السياسية لاسيما الحزبية، وانشغالها بالخلاص من بعضها البعض والتنافس على جني المكتسبات، عوضا عن الانشغال بتقديم البديل الفعلي الذي يحقق أهداف الثورة.

٣. عزز الرئيس هادي عن تقديم البديل الكاريزمي في التعاطي مع شعب غالبية من غير المتعلمين، وبالتالي تظل هذه الصورة رغم أثرها السلبي مهمة في التأثير على القاعدة الشعبية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الرئيس وبالرغم من كل ما حظي به من دعم عربي ودولي وداخلي، وسيطرته على كل مؤسسات الدولة، لم ينجح في إعادة هيكلة وبناء مؤسسات وطنية، بل انشغل والمحيطين به باستبدال ولاءات صالح بخلق البديل الموالي له شخصياً.

٤. الانقسام وتعدد الولاءات داخل الأجهزة العسكرية والأمنية ومؤسسات الدولة.

٥. ضعف حكومة باسندوة، وتوزع الولاءات السياسية لأعضائها كونها حكومة محاصصة، يُغلب فيها الوزراء ولأنهم للحزب وقياداته التي عينتهم، على الولاء للحكومة والامتنال لرئاستها. وبالتالي انعكس ذلك في عجزها على الوفاء بأمال ومتطلبات الشعب، وازداد الأمر سوء مع قرار الجرعة الذي زاد من الحنق الشعبي، ونجح الحوثي باستغلال هذا الغضب وتجييره لصالحه.

٦. تأثير الدور العربي والدولي الذي رأى أن نفوذ جماعة الإخوان يزداد في اليمن، وهو الأمر الذي لم يكن مقبولاً، خاصة وأنهم شريك أساسي في الحكومة، بل والطرف الذي كان مهيمناً على عموم المشهد السياسي، فأدى ذلك إلى أن يكون موقف هذه القوى كالاتي؛ من جهة عدم الاهتمام بدعم حكومة الوفاق لتكون أكثر إنجازاً، خاصة مع التخوف بأن أي دعم أو نجاح قد يحسب لصالح جماعة الإخوان، ومن جهة أخرى عدم الحماس لإفشال محاولات الحوثي في مهدها ودعم الطرف الآخر، الذي هو بالنسبة لهذه القوى لا يقل خطورة.

المشهد السياسي

شهدت الساحة السياسية اليمنية بعد دخول الحوثيين عدداً من التطورات على المشهد السياسي نستعرضها فيما يلي:

• اتفاقية السلم والشراكة:

وقعت الأطراف السياسية في اليمن وفي مساء اليوم ذاته الذي سقطت فيه العاصمة تحت سيطرة ميليشيا أنصار الله، اتفاقا سياسيا في دار الرئاسة برعاية وحضور رئيس الجمهورية ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، بما فيهم ممثل الحوثيين، الذي صادق على الاتفاقية في شقها السياسي دون الأمني، كما امتنع ممثل الحزب الناصري عن التوقيع حتى يوقع أنصار الله على الاتفاقية كاملة.

وينص الاتفاق في شقه السياسي على:

١. أن يقوم الرئيس بتسمية رئيس الحكومة خلال ثلاثة أيام، وأن يكون رئيس الوزراء شخصية محايدة غير حزبية.

٢. أن يقوم الرئيس بتعيين مستشارين له من أنصار الله والحراك الجنوبي.

٣. أن يجري الرئيس مشاورات تفضي إلى تشكيل "حكومة كفاءات" في غضون شهر، على أن تقدم الأحزاب السياسية أسماء مرشحيها للحكومة إلى الرئيس ورئيس الوزراء للتشاور، ويحتفظ الرئيس بحقه في تعيين الحقائق السيادية (الداخلية والدفاع والخارجية والمالية)، على أن تستمر حكومة باسندوة المستقيل رئيسها بتصريف الاعمال.

وفي الجانب الأمني، ينص الاتفاق على أن تتسلم الدولة المنشآت الحيوية، وتزال مخيمات الاحتجاجات من صنعاء ومحيطها، وأن يتم وقف جميع أعمال العنف فوراً.

ملاحظات على الاتفاقية:

- يروج المؤيدون للاتفاقية باعتبارها مكملة أو متممة للمبادرة الخليجية وفق مخرجات الحوار الوطني، وهو ما لا يتسق مع الواقع، لأن المبادرة الخليجية باتت من الماضي بمجرد تمدد الحوثيون على الأرض وفرض شروطهم، التي في جزء منها تنسف أسس المبادرة الخليجية، إذ تمنح الرئيس حق تسمية رئيس الحكومة، وهو ما لم تنص عليه المبادرة، والتسليم بذلك هو عودة للحكم الفردي، خاصة وأن الرئيس هادي لا يرتكن إلا شرعية انتخابية بعد انتهاء مدة حكمه وفق المبادرة. كما أن الركون لمخرجات الحوار الوطني التي لم يوقع الحوثيون عليها، ثم رفضهم الانصياع والالتزام بمقرراتها، أمر لا يستقيم.

- كما أن هذه الاتفاقية وإن لعبت دورا في حقن الدماء عوضا عن الانزلاق للعنف، لكن لا يمكن إنكار أنها اتفاقية الأمر الواقع، وقعت عليها باقي الأطراف دون أن تمتلك خيارا سلميا آخر، فإما التوقيع أو المواجهة العسكرية، وليس أدل على ذلك من توقيع حزب الإصلاح على الاتفاقية، وهو الذي ظل حتى اليومين الأخيرين قبل سقوط صنعاء يتحفظ على تغيير الحكومة إلا بالعودة للمبادرة الخليجية.
- رفض الحوثيون بداية التوقيع على الاتفاقية الأمنية، مما يفرغ الاتفاقية من مضمونها، كونه يعني التسليم للحوثيين بالمكتسبات السياسية والعسكرية، التي غنمها دون أن تضمن الاتفاقية بالمقابل انضوائهم تحت سلطة الدولة ، والالتزام بوقف العنف.

• تشكيل الحكومة:

الاختبار الأول للاتفاقية سياسيا تمثل بالقدرة للوصول لتشكيل الحكومة وفق ما نصت عليه الاتفاقية، ويندرج ضمن هذا، الالتزام الزمني، والالتزام الموضوعي بالشروط التي أقرتها. وفيما يتعلق بالجانب الزمني هو ما لم يتحقق، إذ استغرقت تسمية رئيس الحكومة التي كان مقررا لها ثلاثة أيام، مدة ثلاثة أسابيع ليسمى وزير النفط السابق ومبعوث اليمن لدى الأمم المتحدة خالد محفوظ بحاح رئيسا للوزراء.

على الصعيد الموضوعي، منحت الاتفاقية للرئيس الحق في تعيين رئيس الوزراء، وهو الأمر الذي لم يستقم على أرض الواقع، إذ كانت المشاورات تتم بين الرئيس والأحزاب في أخذ ورد على قدم المساواة، لا سيما من قبل الحوثيين الذي كانت لهم الغلبة في الترشيح والاختيار بين الأسماء، وقد ردوا الكثير من الأسماء التي اقترحتها الرئاسة، حتى أنه حين قرر الرئيس اختبار إمكانية تفعيل هذا الحق واقعيا، بتسمية رئيس مكتبه أحمد بن مبارك لتشكيل الحكومة، واجهت الرئاسة أزمة حقيقة مع رفض الحوثيين بشده والمؤتمر الشعبي العام، إلى أن رُفِع الحرج عن الرئاسة في التراجع عن موقفها، بتقديم بن مبارك اعتذاره.

وبالرغم من أن الاتفاقية نصت منذ البداية على تشكيل حكومة كفاءات، إلا أنها ربطت ذلك بترشيح الأحزاب والقوى السياسية، الأمر الذي كان من الممكن أن يُعيد الحكومة من جديد لحكومة محاصصة. وقد جرى بالفعل التفاوض حول توزيع الحقائق الوزارية نسبيا بين الأحزاب، ودبت الخلافات حول عدد الحقائق المقررة لكل حزب، وكانت هناك محاولات من قبل جماعة الحوثي للاستئثار بتسمية الوزارات السيادية ولو من خارج الجماعة، إلى أن

وقعت القوى السياسية بما فيها جماعة الحوثيين في الأول من نوفمبر الجاري، اتفاقاً جديداً يقضي بتقويض الرئيس عبد ربه منصور هادي ورئيس الوزراء خالد بحاح بتشكيل حكومة جديدة، بحضور مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر، بعد إجراء تعديلات على معايير اختيار الوزراء في الحكومة، اعتماداً على نزاهة وكفاءة المرشحين بعيداً عن المحاصصة بين القوى السياسية.

وفي ٧ نوفمبر ٢٠١٤ أعلن الرئيس اليمني عبدربه منصور تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء المكلف خالد بحاح والتي تتكون من ٣٥ وزيراً.

• مؤتمر حكماء اليمن:

دعا زعيم الجماعة السيد عبدالملك الحوثي، حكماء ووجهاء ومشائخ اليمن للاجتماع، إلا أن الدعوة لم تقابل بالترحيب من قبل المشائخ التقليديين، واقتصرت الحضور على أنصار الجماعة والمتعاطفين معها، وهدف الاجتماع لمباركة خطوة الحوثيين في السيطرة على العاصمة، وإضفاء وصف الثورة عليها، وكذلك دعم وتعزيز تواجد ميليشيات الجماعة ونقاط تفتيشها في العاصمة، وتمدها في المحافظات، وهو ما جاء به البيان الختامي للاجتماع.

وبرغم ما نسب إلى الاجتماع من توجيه إنذار للرئيس هادي بمنحه مهلة ١٠ أيام لتشكيل الحكومة أو تشكيل مجلس حكماء يتولى إدارة شؤون البلاد، فإن هذا الأمر لم يتضمنه البيان الختامي، لكنه بالفعل جاء في خطاب الافتتاح الذي ألقاه "ضيف الله رسام"، شيخ عزلة حيدان بصعدة رئيس المؤتمر، والمقرب من الجماعة. وينظر بعض المحللين لهذه الخطوة من زاويتين؛ الأولى أنها قد تكون مقدمة لتحرك الحوثيين للاستئثار بالسلطة وفرض نموذج أقرب للنموذج الإيراني، ويكون مجلس الحكماء المشار إليه نواة لمجلس أو مجمع "تشخيص مصلحة النظام" في الجمهورية الإسلامية. الزاوية الثانية، أنها قد تكون خطوة تستهدف فقط إقصاء الرموز القبلية التقليدية، وبالمقابل منح الزعامة لقيادات قبلية موالية للجماعة.

• خريطة التحالفات السياسية

أهم ما يمكن رصده على صعيد خارطة التحالفات السياسية، هو خروج ما كان على استحياء منها للعلن، فمن جهة ارتفعت حدة الخلافات بين الرئيس بن هادي والرئيس السابق علي صالح، لدرجة اتهام أنصار الأخير للرئيس هادي بأنه من يحرض دولياً لإدراج اسم صالح في قائمة معرقلي العملية السياسية في البلاد، وفي مقابل ذلك لم يعد الرئيس السابق وأنصاره يجدون حرجاً من

إعلان تحالفهم مع جماعة الحوثي، بل وأصبحوا يتباهون بالأمر باعتباره أمر وطني في مواجهة الهيمنة الخارجية.

كما أن سيطرة الحوثيين على المشهد السياسي وسقوط صنعاء بهذه الطريقة الدراماتيكية أثر بشكل واضح بطبيعة الحال على حزب الإصلاح ومكتسباته، فلجأ الحزب للتخلي عن خيار المواجهة مع الحوثيين طواعية، حفاظا على استمرار وجوده في المشهد السياسي. ويسعى الحزب بشكل واضح لإعادة بناء تحالفات جديدة بعد اختلال تحالفاته داخل اللقاء المشترك. فمن جهة تعتمد القيادات إلى التودد للرئيس هادي، والامتثال لمواقفه السياسية في مواجهة خصومة، ومن جهة أخرى تنحى القوى الأقل تنظيما لتملق الرئيس السابق، ويبدو هناك محاولات لإعادة التحالف معه، إلا أن صالح وأنصاره يقابلون هذا التودد بالمزيد من الجفاء، فهم ليسوا بحاجة إليهم الآن أصلا، في مرحلة يعتبرونها انتصارا، بينما الإخوان في وضع سياسي مزري. كما أن أي تقارب مع الإصلاح الآن يعني خسارتهم حليفهم الجديد، واللاعب الرئيس على مسرح العملية السياسية.

على صعيد آخر تسير العلاقة بين الرئيس هادي والحوثيين على غير ما يرام، بخلاف ما كان متوقعا، ظهر ذلك جليا أثناء ترشيح أسماء رئاسة الحكومة، حيث كان الحوثيون يتحفظون على الأسماء التي تدين للرئيس بالولاء، كما مال الحوثيون لدعم جناح صالح على حساب جناح الرئيس داخل حزبه، وقد تجلى هذا الخلاف من خلال وصف الرئيس لأنصار الله بالمليشيا داعيا إلى سحبها من العاصمة، وهو الأمر الذي استنفر الحوثيين، وورد في البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجلس حكماء اليمن إدانة واضحة لتصريحات الرئيس هذه.

• الساحة الجنوبية:

عادت مطالب قوى الحراك الجنوبي بقوة إلى واجهة المشهد السياسي اليمني بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، وسط دعوات لقيادات جنوبية بإسقاط مدن الجنوب وإعلان الاستقلال عن الدولة المركزية، خاصة وأن سقوط صنعاء كان يفصله عدة أيام عن ذكرى استقلال جنوب اليمن سابقا عن الاستعمار البريطاني في ١٤ أكتوبر، وقد جهز للاحتفال ساحة ضخمة، ودعت القيادات الجنوبية إلى مليونية، تقاطر لها أبناء الجنوب من مختلف المحافظات، وألقى الرئيس الجنوبي السابق علي سالم البيض كلمة أكد فيها "إن منظومة اليمن العسكرية انهارت، واستعادة دولة الجنوب باتت قريبة".

كما دعا زعيم الحوثيين القادة الجنوبيين في الخارج للعودة، مؤكداً وقوفه إلى جانب الجنوبيين للوصول إلى الحل العادل لقضيتهم.

وشهدت الأيام الأخيرة بالفعل عودة بعض القيادات الجنوبية من الخارج على رأسهم السيد عبدالرحمن الجفري، وبجاش الأغبري وحسن بنان، وتداول أنباء عن استمرار عودة القيادات الجنوبية من الخارج.

وعلى صعيد التكتلات الجنوبية، حدثت بعض التطورات على صعيد الكتل الجنوبية بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء أهمها، ظهور مكون جديد تم الإعلان عنه في ١٧ أكتوبر الماضي هو **"مجلس الإنقاذ الوطني الجنوبي"**، ويتكون من مجلس تنسيقي مؤقت من رؤساء أو ممثلي المكونات الوطنية الجنوبية المنضوية في إطاره، والتي يتصدرها مؤتمر شعب الجنوب برئاسة محمد علي أحمد، والمجلس الأعلى للحراك السلمي، والهيئة الشرعية، وحركة النهضة، واللقاء التشاوري لأبناء الجنوب بصنعاء، ومنتدى الأكاديميين الجنوبيين، ومؤتمر القاهرة. غير أن عدداً من المكونات نفت مشاركتها وصلتها بالمجلس وفي مقدمتها المجلس الأعلى للحراك السلمي.

- **توجهاته:** يتبنى خيار الانفصال عن الشمال واستعادة الدولة الجنوبية.

- **وزنه السياسي:** تتمتع بعض المكونات المنضوية في إطاره بنفوذ سياسي واسع داخل الساحة الجنوبية.

- **أبرز قياداته:** محمد علي أحمد، محسن بن فريد الصريمة، الدكتور صالح باصرة، وحسين عمر محفوظ بن شعيب، وتمام محمد باشر اهيل، ومحمد صالح طماح، وسيف علي حسن الجحافي.

- **تحالفاته الداخلية:** تشير بعض المصادر إلى وجود تحالفات لبعض مكونات المجلس مع الحوثيين ومع الرئيس صالح. وهو ما يؤكدته مباركة الحركة الحوثية لخطوات تشكيل المجلس وعودها بتقديم كافة الدعم له. كما وعدت محمد علي أحمد (بن علي) بتبني خيار الإقليميين مع مجلس الإنقاذ.

كما وأعلن في في ٢٠ أكتوبر الماضي عن اندماج **"المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب"** مع **"المجلس الأعلى للثورة السلمية الجنوبية"** (تيار الرئيس البيض)، الذي يرأسه صالح يحيى سعيد، لتكوين **"المجلس الأعلى للحراك الثوري لتحرير واستقلال الجنوب"**، غير أن عملية الاندماج، لا تزال موضع اعتراض من قبل بعض قيادات المجلس، حيث تفيد بعض

المصادر بأن قيادة المجلس الأعلى للحراك السلمي اتخذت قرارا بإعفاء باعوم من رئاسة المجلس بسبب خطوته تلك، وتعيين صلاح الشنفرة بدلاً عنه. وإذا ما صحت تلك المعلومات ونفذ المجلس قراره، فربما يشهد انقسامات خطيرة، نظراً لثقل باعوم السياسي في الساحة الجنوبية.

🚩 الشق الأمني

كما سبقت الإشارة وأنه بالتزامن مع سيطرة الحوثيين على مؤسسات الدولة، انسحبت قوات الأمن والجيش والشرطة، وحل محلها ميليشيا جماعة أنصار الله، التي أقامت نقاط تفتيش وبسطت سيطرتها على كامل العاصمة. وبالرغم من عودة الجماعة فيما بعد للتوقيع على الملحق الأمني، إلا أن هذا تم بعد أن عمدت الجماعة إلى اقتحام المؤسسات، لاسيما العسكرية ونقل معداتها إلى مقر الجماعة الرئيس في صعدة، ولم يلحظ أي التزام بعد التوقيع، حيث استمر الوضع كما قبله، إلا رمزيا وبعد عدة أسابيع بعهد الجماعة إلى رفع ساحات الاعتصام.

• تمدد الحوثيين:

استمر الحوثيون بعد ذلك بالتمدد في "محافظة ذمار (شمالاً)، والحديدة (غرباً)، والبيضاء وإب (وسطاً). ويتوافق مع هذا التمدد أعمال قتل وعنف انتقامية، ممن كانوا خصوماً للجماعة، بالإضافة إلى السطو على الممتلكات العامة والخاصة.

وتتمثل الجغرافيا الزيدية في محافظات (صعدة، عمران، حجة، صنعاء، ذمار)، وهي المحافظات التي باتت تحت سيطرة الجماعة بشكل كامل، وقد بدأت الجماعة تواجه الإشكالات مع توجهها للتمدد في المناطق المختلفة مذهبياً في الحديدة والبيضاء وإب، وهي المناطق التي تزخر ذاكرتها بحروب الطائفية السياسية تاريخياً. في الحديدة استطاعت الجماعة السيطرة بغطاء ونفوذ من أنصار الرئيس السابق، خاصة وأن المنطقة محسوبة برلمانياً على حزب المؤتمر الشعبي، وبذلك سيطر الحوثيون على مطار وميناء المدينة، ونشروا نقاط تفتيشهم في شوارعها. وتعد الحديدة رقماً صعباً ومهما بالنسبة للنفوذ الحوثي، كونها تؤمن لهم منفذاً مهماً على ساحل البحر الأحمر.

ومع ذلك تشهد المنطقة احتجاجات وعمليات مقاومة متقطعة للتعبير عن رفض التواجد الحوثي، ويمثل رد الفعل الشعبي في الحديدة حالة من التوسط، بين المناطق التي خضعت للتمدد الحوثي بشكل كامل دون مقاومة تذكر (مناطق النفوذ الزيدي)، وبين المقاومة الشرسة التي يقابلون بها في كل من إب والبيضاء، حيث يتصدى لهم رجال القبائل، في غياب تام لأجهزة الدولة، بل في حالات

شهدت العكس، حيث أمن الطيران غطاء جويًا لتمدد الحوثيين، تحت حجة تحالف أو انتماء رجالات القبائل لتنظيم القاعدة.

وهذه هي إحدى الإشكاليات المهمة التي فجرها التمدد الحوثي، فإلى جانب تأجيج النزعات الطائفية والمذهبية، أعطى بتمدده هذا مبررًا لتنظيم القاعدة "أنصار الشريعة"، للخروج إلى السطح مدعوماً في حالات كثيرة بتأييد شعبي في المنطقة، وهو الأمر الذي لم يكن يتوفر لهم سابقاً.

ويطرح تمدد الحوثيين أكثر من علامة استفهام حول المراد من هذا التوجه، وتدور عدة تكهنات لها وجاهاتها بهذا الصدد؛ فهناك من يراها رغبة حوثية لتوسيع نفوذهم السياسي على الدولة، كما هو الأمر في العاصمة، وبالتالي تزداد قدرتهم على المناورة سياسياً، ويدعم موقفهم التفاوضي أكثر. ويرى البعض أن هناك مؤامرة مشتركة بين الحوثي والرئيس السابق علي عبدالله صالح تهدف للانقلاب والسيطرة على السلطة.

رأي آخر يفسر هذا باعتباره نتاج حلف بين الحوثي وقيادات جنوبية من أجل التحضير لانفصال الجنوب، فيما يترك الشمال للحوثيين، وهو ما يتسق وطبيعة الدعم الإيراني للطرفين، وبالتالي تستكمل إيران نفوذها شمالاً وجنوباً في اليمن عبر حلفائها.

بينما ينظر البعض للأمر باعتباره حلقة ضمن المؤامرة الغربية لإذكاء الصراع المذهبي السني الشيعي في البلاد، كما هو الحال في باقي المنطقة.

• اغتياالات وتفجيرات:

لم تخلُ الساحة من عمليات اغتياالات وتفجيرات، أبرزها التفجير الذي استهدف تجمعاً لأنصار الحوثيين ذهب ضحيته أكثر من ٤٠ شهيداً، بالإضافة إلى اغتياالات لبعض السياسيين من القوى المختلفة، آخرها اغتيال الدكتور المتوكل. وبالرغم من أن العمليات طالت الحوثيين كما غيرهم، لكن تبقى المسؤولية الأكبر على عاتقهم كونهم من تصدوا لعمليات حفظ الأمن والقيام بدور الدولة.

• صفقة تسليم الإيرانيين:

فور إحكام الحوثيين قبضتهم على صنعاء، تسربت أنباء عن اقتحامهم مقر جهاز الأمن القومي وإطلاق سراح سجناء مواليين للجماعة بينهم إيرانيين، ثم عادت السلطات اليمنية لتصرح بأن إطلاق السراح تم بناء على وساطة عمانية. وغادر الإيرانيان عبر طائرة عمانية من مطار عدن.

تؤكد هذه الواقعة حقيقة التحالف الحوثي الإيراني، بل وإن الجماعة أحد رؤوس حربة تنفيذ المشروع الإيراني في المنطقة. ومن جهة أخرى أن الحوثيين من لهم الكلمة الأولى والأخيرة في البلاد، وأنهم من أطلق سراح الإيرانيين بشكل منفرد بعيدا عن أي سلطة أخرى، وما الإعلان عن الوساطة العمانية، إلا لحفظ ماء وجه الرئاسة أو ما تبقى من الدولة. فالوساطة العمانية كانت قائمة منذ مدة، فلماذا لم تسفر عن نتائج إلا بعد سيطرة الحوثيين بثلاثة أيام؟! كما إن الموقوفين كان من المفروض أصلا أن يخضعوا للمحكمة، وهي من لها الحق في أن تدين أو تبرئ. وحتى إن كانت صفقة جرت بين البلدين لاعتبارات تتعلق بالمصلحة والأمن القومي، فلماذا أيضا لا يتم الكشف عن فحواها بشفافية ووضوح لنقيم، ما الذي حصلت عليه اليمن بالمقابل، أم أنها صفقة لصالح طرف واحد فقط؟!

🇲🇪 الشق الاقتصادي

لم تجر تطورات تذكر على الشق الاقتصادي عما سبق ذكره في المحور السابق، إلا بالطبع ما يتعلق بالتراجع عن قرار الجرعة ومن ثم عودة الأسعار إلى معدلها الطبيعي قبل القرار بزيادة ٥٠٠ ريال على اللتر. كما تسلمت اليمن الدفعة الأولى من التسهيل الائتماني الذي وافق صندوق النقد الدولي على منحه على مدى ثلاث سنوات، والمقرر بحوالي ٧٣,٨ مليون دولار أميركي، من إجمالي التسهيل الائتماني البالغ ٥٥٢,٩ مليون دولار أميركي. مما يعني أن منح صندوق النقد لم تتأثر برفع الدعم من عدمه كما سبق وروج.

وكان المواطنون قد لمسوا تحسنا نسبيا في إمدادات الطاقة الكهربائية مع دخول الحوثيين العاصمة، لكن ما لبثت الانقطاعات أن عادت بسبب عودة عمليات التخريب لأنابيب ونقل الطاقة.

🇲🇪 السيناريوهات المتوقعة

من الواضح أن المشهد في اليمن على درجة عالية من التعقيد، إلى الحد الذي لا يمكن فيه بأي حال من الأحوال التساهل بالوصول لسيناريوهات عامة، دون التوقف وطرح مجموعة من التوقعات بالحد الأدنى للقضايا الرئيسية الحاكمة للمشهد، ولغرض إلقاء الضوء بشكل تفصيلي، سنحاول التخصيص في التعاطي مع القضايا، والوقوف على التفصيلات قدر المستطاع:

أولا: فيما يتعلق بمستقبل حزب المؤتمر الشعبي العام

- **السيناريو الأول:** الانقسام؛ أن يضطر الحزب للانقسام بين جناحيه، ويستند هذا السيناريو للمعطيات التالية:

١. إن الخلافات بين الرجلين والفكرين وصلت لنقطة اللاعودة، خاصة مع اتهام صالح للرئيس هادي بأنه من يقف وراء الدفع دولياً بتسميته ضمن معرقلي العملية السياسية في البلاد.

٢. عقد اجتماعات للحزب دون حضور الرجل الثاني في الحزب والأول في الدولة الرئيس هادي شخصياً وامتناع المحسوبين عليه عن حضور الاجتماع.

٣. استقالات العديد من رجالات هادي من الحزب بعد عقد اجتماع دون حضور الرئيس هادي وتوجيه تهديدات له، فيما أعلنت قيادات أخرى تخليها عن الرئيس السابق علي عبد الله صالح رئيس الحزب وانضمامها إلى تيار الرئيس عبد ربه منصور هادي. بالمقابل عمل صالح على ضم وجوه جديدة للحزب محسوبين عليه، بعضهم من الحوثيين لترجيح كفته، وبالتالي أصبح كلا الرجلين لديه كتلة لا يستهان بها داخل الحزب تمكنه للاستقلال بها، بشكل يفوق مجرد الانشقاقات الفردية التي شهدتها الحزب في ٢٠١١.

- **السيناريو الثاني: فصل الرئيس هادي واستمرار الحزب متماسكاً:**

١. للتهديد الصريح الذي وجهه الحزب للرئيس هادي بإقالته من منصبه كأمين عام للحزب وعدد ممن انضموا إلى جناحه.

٢. إن المؤتمر الشعبي يعني الرئيس صالح، وهو من يمثل برجالته التيار الأضخم داخل الحزب، وهذا الجناح لديه توجه قوي لفصل الرئيس هادي الذي بات يمثل عبئاً عليهم. خاصة مع شعور الرئيس صالح بأنه يكتسب المزيد من القوة على الأرض بتحالفه مع الحوثيين، ودعمهم له في مواجهة هادي والقوى الخارجية عربية ودولية، مما يعزز ما لديه من رغبات للعودة لصدارة المشهد السياسي من خلال الحزب.

- **السيناريو الثالث: انتهاء الحزب وتفككه**

صحيح أن المؤتمر الشعبي يعني الرئيس صالح وأسرته بالدرجة الأولى، بغض النظر عن وجود كفاءات أخرى، لكن مما لا شك فيه أن الرئيس صالح كان يستمد قوته التي

انعكست على تقوية مركزه داخل الحزب من موقعه الرئاسي، وبفعل الدعم العربي له، والآن فقد الاثنين، الرئاسة والدعم الخارجي، وبالتالي ازدياد التوتر داخل الحزب ومن ثم الانقسامات أكثر من شأنها أن تنتهي الحزب، خاصة مع رهن الرئيس السابق مصير الحزب وقراراته به، لاسيما مع تخلي المؤتمر عن مبادئه وفكره المعتدل الذي بُني عليه منذ تأسيسه.

ويمكن القول إن الثلاثة سيناريوهات لا تتعارض بشكل كبير، بل إنها ربما ستكون بمثابة مراحل قد يمر بها الحزب تباعا، فالسيناريو الثاني وارد بقوة خاصة، مع اعتزام مجلس الأمن تسمية الرئيس السابق صالح بعرقلة مسار العملية السياسية في اليمن، وبالتالي لن يكون أمام تيار الرئيس صالح إلا أن ينفذ تهديده بفصل الرئيس هادي، وفي هذه الحالة إما أن الحزب سينقسم على نفسه أو سيستمر بفصيله الأوحده جناح صالح، والأرجح أنه سيستمر بقيادة صالح إلى مدة قد لا تطول، مع انحراف الحزب بالفعل عن الصفة البراجماتية التي ميزته في سياسته الداخلية والخارجية، وبالتالي مستقبل الحزب سيكون في الغالب مهددا بالانهيار، أو بالتواجد بلا تأثير فعلي على الساحة السياسية كما كان سابقا.

ثانيا: على مستوى التحالفات:

● **السيناريو الأول: التحالف بين المؤتمر والإصلاح:** ويستند هذا السيناريو إلى الاعتبارات الآتية:

١. وجود تاريخ مشترك من التحالف الاستراتيجي بين الحزبين.
٢. وجود مصالح مشتركة بين القوى التقليدية القبلية المسيطرة على الحزبين.
٣. إن التحالف بين هادي وقادة الحراك الجنوبيين، وسعيه إلى لملمة القيادات الجنوبية في الخارج، قد يدفع المؤتمر (جناح صالح)، والإصلاح إلى التحالف.
٤. إن المؤتمر يمثل الخيار الوحيد أمام الإصلاح لاسيما بعد التصدع الذي أصاب علاقته ببقية أحزاب اللقاء المشترك من جهة، وبالرئيس هادي من جهة أخرى.

لكن يعترض هذا السيناريو عدد من العقبات أهمها، موافقة الرئيس السابق على التحالف مع الإصلاح الذي كان سبباً في تنحيته عن السلطة، وصعوبة التوفيق بين تحالف "مؤتمر صالح" والإصلاح من جهة، وتحالف "مؤتمر صالح" وجماعة الحوثي، من جهة أخرى.

• **السيناريو الثاني؛ ويتضمن ثلاثة محاور:** تحالف هادي مع الحراك والقيادات الجنوبية وبقية أحزاب اللقاء المشترك، وتحالف الرئيس السابق مع الحوثيين، وبقاء الإصلاح خارج إطار التحالفات، وهو السيناريو الأكثر واقعية كما أرجح. ويستند إلى الاعتبارات الآتية:

١. إمكانية انشقاق هادي (أو بعد فصله) والقيادات الموالية له في المؤتمر وتشكيل حزب سياسي يضم إليه كذلك قيادات الحراك والقيادات الجنوبية في الخارج.
٢. وجود نوع من الوفاق والمصالح والتوجهات المشتركة بين هادي وقيادات الحراك، وكذلك أحزاب اللقاء المشترك بدون الإصلاح.
٣. وجود مصالح مشتركة بين الرئيس السابق والحوثيين تحتم استمرار التحالف بين الطرفين.
٤. بقاء الإصلاح خارج إطار التحالفات بسبب الخبرة السلبية لتحالفاته مع معظم القوى السياسية.

ثالثاً: على صعيد تطورات العملية السياسية:

• **السيناريو الأول:** أن تسير العملية السياسية بالشكل المتفق عليه، بحيث تلتزم كل القوى السياسية بالاتفاقات الموقعة أخيراً، اتفاق السلم والشراكة، وتفويض الرئيس هادي ورئيس وزرائه بتشكيل الحكومة، وبالتالي يمر موضوع الحكومة بسلام، تمهيدا للوصول لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني المتفق عليها. وإن كان هذا الطرح يبدو مثالياً في ظل حالة عدم الثقة الحاكمة للعلاقة بين القوى السياسية، والسعي لتغليب المصلحة الخاصة، وتحقيق أكبر قدر من المكاسب، ومع التهديدات المحدقة بصالح والحوثيين دولياً.

لكن يبقى لدى هذا السيناريو ما يعززه- حتى لو قوبل تشكيل الحكومة با عراضات من هنا أو هناك-

١. من خلال ما تبقى من كروت لدى القوى الخارجية تسمح لها بالضغط على القوى السياسية الداخلية، خاصة مع الخوف من من انفراط عقد الدولة اليمنية، وما قد يسببه ذلك من تهديد للأمن والسلم الدوليين.

٢. إدراك القوى الداخلية أن هناك حالة من القوى متوفرة لدى كل الأطراف وقدرة على المواجهة متى أرادت، الأمر الذي يحقق نوعاً من توازن الردع لدى الجميع، يدفعهم في كل الأحوال للقبول بالجلوس على طاولة المفاوضات، فالخيارات الأخرى ستكون سلبياتها أكثر من إيجابياتها بكثير وعلى الجميع دون استثناء.

• **السيناريو الثاني: أن يسعى صالح وحليفه الحوثي للانقلاب والسيطرة على السلطة بشكل كامل.** ويزيد من فرص هذا السيناريو، إذا فرض مجلس الأمن عقوبات على صالح وقيادات حوثية، الأمر الذي قد يضعف موقفهم في المشاركة، وينسف كل المكاسب التي توصلوا إليها. لكن بالمقابل يعتري هذا السيناريو بعض العقبات، تتمثل بصعوبة مواجهة القوى العربية والدولية وتحدي إرادتها لآخر مدى، وإن كان الأمر أسهل بالنسبة للحوثيين، الذين لا تربطهم علاقات جيدة مع الدول العربية أو القوى الدولية، لكن الأمر يزداد تعقيداً بالنسبة لصالح وزمرته وأولاده، الذين لا يستطيعون أن يذهبوا بعدائهم مع هذه القوى بعيداً، فلديهم علاقاتهم واستثماراتهم وأملاكهم، حتى لو أمن لهم هذا العداء العودة لسدة الحكم، فإن الثمن سيكون باهظاً جداً.

وبالنسبة للحوثيين كذلك يبقى من المبكر أيضاً الدخول في مواجهات داخلية وخارجية سواء عربية ودولية، بينما هم لم يحكموا سيطرتهم على كامل البلاد، ثم وحتى إن أقدم الحليفان على المغامرة، فمن الذي سيؤمن لهم الغطاء المادي والمعنوي، إذ لا تتوفر لهم الإمكانيات الكاملة لتأمين احتياجات بلد ومتطلباته، فإن كانت حليفهم إيران تدعمهم، تبقى إيران عادة قادرة على دعم ميليشيا، لا تأمين احتياجات بلد بالكامل.

• **السيناريو الثالث: ازدياد حدة الصراع السياسي وانهيار الدولة، والدخول في حرب طائفية، وهو البديل الطبيعي لفشل العملية السياسية في البلاد، مع حالة الانهيار التي تعانيها المؤسسة العسكرية والأمنية، وارتفاع حدة الشحن الطائفي، لا سيما لدى مقاتلي القاعدة الذين ينشطون في أكثر منطقة، مع تواجد كثيف للمقاتلين الأجانب، وهذه الجماعات التي تستهدف إقامة الدولة الإسلامية لم يكن ينقصها سوى هذه الذريعة الطائفية.**

ومما لاشك فيه أن القوتين هما الأكثر وضوحاً على الأرض، وبالتالي انهيار الدولة يؤدي إلى مواجهة حتمية، وهو أمر يختلف عن المواجهات المتقطعة في ظل الدولة، أو مواجهة مباشرة بين الدولة والتنظيمات المسلحة الخارجة عن السلطة. وبالرغم من توفر شواهد هذا السيناريو، تبقى عوامل تعزيزه هي ذاتها عقبات السيناريو الأول، والعكس بالعكس.

ثالثاً: فيما يتعلق بموقف الحراك الجنوبي في التعاطي مع متغيرات العملية السياسية في صنعاء

- السيناريو الأول: قبول الحراك الجنوبي أو بعض مكوناته الاشتراك في الحكومة الجديدة المزمع تشكيلها: ومن ثم الانخراط في العملية السياسية، بالنظر إلى ما شهدته الأشهر الماضية من تقارب الرئيس هادي مع بعض مكونات الحراك وبعض القيادات الجنوبية في الخارج باتجاه دعم مخرجات الحوار الوطني، والقبول بتسوية القضية الجنوبية تحت سقف الوحدة، ومن أبرزهم مؤسس النواة الأولى للحراك الجنوبي العميد ناصر النوبة.

حتى وإن انطبق هذا السيناريو، ولديه ما يعززه، فسيفقى تأثيره محدوداً في مجال القضية الجنوبية، والعلاقة بالحراك، لأنه لا يمكن إدعاء أن القوى المشاركة تمثل الشارع الجنوبي بالكامل وتعبّر عنه، مهما كان وزنها.

- السيناريو الثاني: رفض أي من مكونات الحراك أو قيادات الخارج الاشتراك في الحكومة الجديدة ومن ثم اتجاه الأوضاع نحو مزيد من التصعيد. ويستند هذا السيناريو إلى أن منطق القوة الذي تعاملت به جماعة الحوثيين مع السلطة لفرض مطالبها، سيجد صداه لدى الحراك الجنوبي، ومن ثم سيتجه الحراكيون نحو مزيد من التصعيد، الذي قد يصاحبه نوع من العمل العسكري المنظم ضد السلطة.

يبقى هذا السيناريو هو المثير أكثر لشهية الجنوبيين بأخذ المنحى الذي اتبعه الحوثيون والتصعيد، وهو الأمر الذي بدأ يتبلور على الأرض، وإن كان بشكل غير متسارع، مستفيداً من إعادة القوى العربية والدولية حساباتها في التعاطي مع القضية الجنوبية بإيجابية.

رابعاً: فيما يتعلق بمستقبل شكل الدولة

- السيناريو الأول: دولة فيدرالية من ستة أقاليم

وفق ما جاءت به مخرجات الحوار الوطني، الذي تشدد القوى الدولية وتيار واسع من القوى السياسية الداخلية بضرورة تنفيذ مخرجاته كحل للأزمات، إلا أنه وفيما يتعلق بهذه الجزئية من مخرجات الحوار، هناك إشكالية تعترض تطبيقه، إذ أن تيار واسع من المستهدفين بقضية شكل الدولة، وهو الحراك الجنوبي أبدى رفضه وعدم اعترافه بالموقعين كمثلين عنه، كما تحفظ الحزب الاشتراكي اليمني، ورفضه الحوثيون، حتى موافقة حزب الإصلاح وجناح صالح في المؤتمر جاءت على مضض، وبعد الكثير من التعنت.

كما أن هذا التقسيم أثار حفيظة تيارات واسعة-لا تنتمي إلى جنوب البلاد- من منطلقات موضوعية بغض النظر عن اتجاههم السياسي تتعلق بضبابية مبررات هذا التقسيم وأسسها، فالأقاليم قسمت بشكل متفاوت من حيث المساحة والكثافة السكانية والموارد الاقتصادية، فمثلاً إقليم الجند يمتلك أعلى كثافة سكانية في اليمن بمعدل ٣٧٠ فرداً في الكيلومتر الواحد، بينما في إقليم حضرموت مستوى كثافة سكانية منخفض للغاية بمعدل ٧ افراد في الكيلومتر الواحد، بينما يحتكر كل من إقليم حضرموت وإقليم سبأ أكثر من ٧٠% من الموارد الاقتصادية، ولا يتعدى نصيب الأقاليم الأربعة الباقية سوى أقل من ٣٠% من هذه الموارد، رغم أن الأقاليم الأربعة المتبقية بها أكثر من ٨٠% من مجموع السكان.

بالإضافة إلى غياب أي رؤية تحافظ على الاندماج بين السكان، بما يعزز الوحدة الوطنية، فقد جرى الفرز بشكل يقترب من أسس الهويات الطائفية والمناطقية لليمنيين، فأقاليم الجند والحديدة وحضرموت وعدن وسبأ سنية الهوية على المستوى الطائفي، بينما تم عزل معظم الكتلة الزيدية من المواطنين في إقليم أزال.

وفي مستوى ثاني هناك استجابة لهويتين جهوتين بإقليمين جنوبيين وأربعة شمالية، مع استبعاد جذري لوجود أي تداخل سكاني بين الاثنين، مما يضمن تكريس وتعزيز الانقسام القائم على الهوية الشمالية والجنوبية بين المواطنين. وكل هذا قد يقود كما يرون أن تكون الفيدرالية ربما مرحلة أولى للتنشيط لما هو أبعد من دولتين في إطار حدود ما قبل الوحدة ٩٠.

بالتالي فإن انطباق هذا السيناريو سيواجه بعراقيل، لاسيما مع تغير موازين القوى على الأرض، وبالتالي لن يكون حلاً للمشكلات كما روج أنصار الفيدرالية، بل قد يفجر المزيد.

وبالمقابل يجد هذا السيناريو تسهيلات في كل من دعم القوى الدولية، وتأييد الرئيس بن هادي وحلفائه من القوى الداخلية، وإن كان هذا سيستدعي فرضه لا تسويغه.

• السيناريو الثاني: انفصال الجنوب

هناك إصرار واضح من قبل أبرز قادة الحراك الجنوبي على رفض أي حوار يحدد سقفًا دون استعادة هوية الدولة الجنوبية، وإن اختلفوا في أطروحاتهم للمسميات (تحرير - استقلال - فك ارتباط - تقرير المصير). وربما هذا هو القاسم المشترك الذي يربط قادة الحراك بالشارع، وعدا ذلك قد تختلف الفصائل في كل شيء، بما فيها الآلية.

وبالرغم مما يصدره قادة الحراك ورموز القضية الجنوبية من تصريحات تفيد بأن ما يحدث في الشمال شأنًا داخليًا، إلا أن التطورات الأخيرة اعطت دفعة قوية لهذا السيناريو وفق عدة اعتبارات، وجود الحوثيين في صدارة المشهد، وهم الذين عرفوا بتعاطفهم مع القضية الجنوبية، وتحالفهم مع إيران التي تدعم الكثير من فصائل الحراك، وبموقفها من قضية انفصال الجنوب، إمكانية أن ينحى الجنوبيون النموذج الحوثي في فرض إرادتهم بالأمر الواقع بالانفصال. إن التخوف من الخطر الإيراني، سيؤدي بالضرورة إلى تغيير في الموقف العربي والدولي من رؤية حل القضية الجنوبية. كما أن أي ضعف في نظام الدولة المركزية في صنعاء أو تفككه سيمنح الكثير من كروت القوة لهذا السيناريو، وربما يقنع العالم أن وجود دولة قوية في الجنوب قادرة على تأمين الملاحة ومواجهة القاعدة بجدية ربما يكون الحل.

وقد يكون الرئيس هادي هو المسمار الأخير الفاصل في هذا النموذج، ففي حال الضغط عليه أكثر من قبل صالح والحوثيون، ومن ثم توجهه إلى عدن كما روج أكثر من مره وانضمامه لمطالب الانفصال، يعني أن السيناريو هذا قد وقع بالفعل.

العقبات التي تعترض هذا السيناريو، لا يمكن القول بأن هناك إجماع جنوبي عام على الانفصال، خاصة مع وجود قيادات جنوبية لازالت تهيمن على السلطة في صنعاء، واستطاعة الرئيس هادي احتواء فصائل مهمة من الحراك ضمن معسكره الرفض للانفصال. كما أن أي نجاح قد يحقق بتعيين قيادات جنوبية في الحكومة الجديدة وقدرتها على ضبط الأوضاع العامة وبناء الثقة مع الشارع الجنوبي قد تسمح بتراجع عملية التصعيد في الجنوب ولو بشكل نسبي.

🚩 تأثير الأوضاع في اليمن على مصر ودول الخليج العربية:

بداية لابد من الاعتراف أن أمن الخليج يأتي من البوابة الجنوبية، أي من استقرار اليمن، وحين نقول الخليج، فهذا لا يعني اختزال الأمر بالسعودية فقط، كون اليمن تمثل الحديقة الخلفية لها أو في خاصرتها كما هو الوصف المتداول، بل هناك البحرين التي يتهدد أمنها بأمن السعودية مباشرة،

ولدى إيران أطماع مباشرة بها، وهناك عمان التي تربطها باليمن حدود طويلة يصعب احتوائها وضبطها، مع الاعتراف أن تهديد أمن السعودية بحد ذاته يعني إلى حد كبير وبلا مبالغة ضرب أمن الخليج في مقتل، هذا من جهة.

من جهة أخرى فإن تطورات الأوضاع سلبيا في اليمن ستعكس على مصر أيضا، إما بشكل مباشر عبر الإضرار بالملاحة في مضيق باب المندب، سواء بسيطرة الحوثيين وتحقق الطموح الإيراني، أو بوقوع البلاد في الفوضى، ومن ثم سيطرة القراصنة على المضيق من خلال رجالات القاعدة والجماعات المسلحة. أو بشكل غير مباشر عبر الإضرار بأمن المملكة بشكل خاص والخليج عموما، وهي الدول الحليفة لمصر، وبطبيعة الحال يتأثر أمنها بهم تباعا.

لا يمكن إنكار حقيقة أن الحوثيين رأس حربة لتنفيذ المشروع الإيراني في المنطقة، خاصة منطقة الخليج، وأن لدى الحوثيين ومن ورائهم الحليف الداعم مشروع أكبر بكثير من المشاركة بالسلطة أو إعادة تشكيل حكومة، وهو ما صرحت به بعض القيادات الإيرانية مباشرة قبيل السيطرة على العاصمة اليمنية، وفي التعبير عن ابتهاجهم بعدها.

إذ صرح مندوب مدينة طهران في البرلمان الإيراني "علي رضا زاكاني" المقرب من المرشد، قبيل سقوط صنعاء بأن "ثلاث عواصم عربية أصبحت اليوم بيد إيران، وتابعة للثورة الإيرانية الإسلامية، مشيرا إلى أن صنعاء أصبحت العاصمة العربية الرابعة التي في طريقها للالتحاق بالثورة الإيرانية" وصرح نسا بأنه "بالتأكيد فإن الثورة اليمنية لن تقتصر على اليمن وحدها، وسوف تمتد بعد نجاحها إلى داخل الأراضي السعودية، وإن الحدود اليمنية السعودية الواسعة سوف تساعد في تسريع وصولها إلى العمق السعودي".

وتشير تقارير دولية إلى أن إيران سبق وأنشئت قاعدة لها في إريتريا، لمد الحوثيين بالسلاح عبر رحلات بحرية إلى المناطق القريبة من سواحل مينائي ميدي واللحية القريبيين من صعدة، أو من خلال السفن الإيرانية الموجودة في منطقة خليج عدن، إلا ان الطوق الأمني الذي فرضته القوات البحرية السعودية على ميناء ميدي وسواحل اليمن الشمالية؛ دفع القوات البحرية الإيرانية إلى إضافة أسطول رابع تمركز في خليج عدن؛ لتأمين طرق جديدة لتهرب الأسلحة للتمرد الحوثي.

ويعني إحكام إيران سيطرتها على مضيق باب المندب، الذي يمر من خلاله ٣ ملايين برميل نפט يوميا، بالإضافة إلى كونها تسيطر على مضيق هرمز الذي يمر من خلاله أكثر من ٥ ملايين برميل نפט يوميا، أنها ستتحكم في الملاحة الدولية من الشرق في بحر الخليج، ومن الغرب في

البحر الأحمر، وطبعا من شأن ذلك أن يؤثر على الملاحة في قناة السويس، عبر انخفاض معدل سير البواخر، وارتفاع تكلفة النقل البحري.

وقد صدرت تصريحات مصرية مباشرة بهذا الصدد، من رئيس هيئة قناة السويس الفريق مهذب ميمش، الذي أكد أن القاهرة لن تسمح للحوثيين بالسيطرة على مضيق باب المندب؛ لما له من تأثير على قناة السويس وحركة الملاحة فيها. كما أشار وزير الخارجية المصري سامح شكري أن القوانين الدولية تكفل حرية الملاحة.

وتبقى فكرة إقدام الإيرانيين بالسيطرة مباشرة على مضيق باب المندب، أو عبر وكلائهم محل نظر، خاصة مع وجود قوات بحرية دولية من أميركا وفرنسا وبريطانيا وكندا وعدة دول أخرى، وهذه القوات تتمركز في المنطقة لحماية المضيق، لأنه ممر مائي ملاحي دولي يربط الشرق بالغرب، وأي إغلاق له يعطل حركة الملاحة الدولية، ويؤثر سلبا على التجارة العالمية.

لكن تبقى هناك حقيقة أن إنزلاق اليمن إلى مزيد من الفوضى واللاذولة سيؤدي إلى نفس النتيجة الكارثية بعيدا حتى عن التأثير الإيراني، عبر القاعدة والحوثيين كميليشيا خارج سلطة الدولة، وبالتالي ازدياد عمليات القرصنة وتهديد الملاحة.

وهذا يعني أن المملكة السعودية ستكون مهددة من الشمال بالعراق، الذي تسوده حالة فوضى بين ميليشيات تابعة للجمهورية الإسلامية وبين تنظيم داعش، ومن الجنوب في اليمن بالقاعدة والحوثيين، ناهيك عن البحرين والصراع الدائر فيها، بالتالي فإن اليمن تبقى صمام الأمن الأخير. كما أن تقسيم اليمن أو اشتعال فتنة طائفية أو مذهبية من شأنه أن يثير النعرات ذاتها في دول الخليج العربية، وقد يقودها إلى نفس المصير. من ناحية أخرى فإن تدهور الأوضاع أمنيا في اليمن سيخلق لهذه الدول أزمة اقتصادية واجتماعية جديدة، إذ سيلجأ الالاف وربما الملايين إلى المناطق الحدودية مع المملكة وعمان، مع ما يستتبع ذلك من تصدير للأزمات لهذه الدول.

الملاحظات:

١. من الواضح أن هناك دولا عربية لديها سيناريوهات لجعل اليمن بؤرة ضاغطة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ومصر بالضرورة.
٢. يتحمل العرب بشكل عام، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية والخليج مسئولية كبرى عن إهمال وضع اليمن، ووضع العراقيل امام انضمامه إلى مجلسه الذي قصره على

الأثرياء. وبالمقابل لم يضعوا أي خطط حقيقية للتنمية والاستقرار عبر مشاريع تحفز اقتصاده، وتخلق فرص للعمل، وتستوعب البطالة المتفاقمة، بل وقيدوا فرص فتح أسواقهم بالمقابل أمام العمالة اليمنية، كل هذه الأزمات الموضوعية أوصلت الأوضاع في اليمن لحالة من الاحتقان أدت للانفجار، وفتحت الباب لمن يستطيع تجبيرها لصالحه. بل اكتفت دول الخليج في معظم الأحيان بتمويل الجماعات التي تدين لها بالولاء، وهذه الجماعات هي ذاتها في غفلة من الزمن غيرت ولانها لمن يدفع أكثر ويحقق مصالحها، تاركين جرح أزمات البلد ينزف، ويهدد كامل المنطقة العربية بالخطر.

٣. ارتكبت دول الخليج وعلى رأسها المملكة خطأ فادحا بعد تقديم المبادرة الخليجية، بتسليم ملف اليمن في المرحلة الانتقالية للدول الغربية، التي لا يمكن تبرأتها بالكامل من مؤامرة تسليم البلاد إلى الحوثيين، استكمالا لمشروعها الطائفي الفوضوي في المنطقة.
٤. غياب إستراتيجية عربية، وسعودية بالأساس لمواجهة التحديات التي فرضها المشهد السياسي في اليمن بكل أبعاده، وبالأخص في مواجهة التمرد الإيراني في المنطقة.

التوصيات:

• على الصعيد الداخلي

١. ينبغي على الرئيس هادي إجراء تغيير وزارى يستند إلى معيار الكفاءة والنزاهة من جهة، ويعكس حقائق المشهد السياسي الراهن وخريطة التوازنات الجديدة، لاسيما فيما يتعلق بدخول قيادات الحراك وكثير من القيادات الجنوبية في الخارج في العملية السياسية، والسعي للحصول على دعمهم لمخرجات الحوار الوطني.
٢. على الرئيس هادي أن يستثمر الإدانات المحلية والإقليمية والدولية الواسعة لجماعة الحوثي، لإرغامها على نزع أسلحتها والتحول إلى حزب سياسي.
٣. على الرئيس أن يأخذ في الاعتبار أنه مستأمن على البلاد في ظل المرحلة الانتقالية، وعليه الإسراع في استكمال استحقاقاتها في الموعد المحدد، وتحديد موعد واضح لانتخابات رئاسية تتوفر فيها المساواة وتكافؤ الفرص. والابتعاد عن كل ما من شأنه الردة للعودة للحكم الفردي والانفراد بالسلطة سواء من قبل شخصه أو زمرته كما ينسب إليه، أو من قبل السماح لأي جماعة بالسطو والتغول على السلطة.

٤. ينبغي على كافة القوى السياسية اليمنية، التصدي لمشروع الدولة المذهبية الذي تحاول جماعة الحوثي فرضه بالقوة في اليمن، وتغليب المصلحة العامة على تحالفاتها التي تحقق مصالحها الخاصة فقط.

٥. على قيادات الحراك الجنوبي والقيادات الجنوبية السابقة بالخارج الوطنية منها، أن تعي خطورة المرحلة، وأن تقدم الأهداف الجامعة على المصالح الضيقة وفكرة الثأر الشخصي والانتقام الذي يطغى على نفسية بعض القيادات السابقة، فالانفصال كما الوحدة ليس هدفا بحد ذاته، وإنما النضال الجنوبي أفرزته مرحلة ما كرد فعل على سياسات التهميش والمعاملة الدونية. وبالتالي فإذا ما تمت الاستجابة للمطالب ومراعاة العدالة في توزيع المناصب والثروات، وتشكلت حكومة قوية نزيهة بإمكانها تلبية متطلبات الجنوبيين واليمنيين عموماً، فليس من العيب التعاون معها ومنحها هذه الفرصة.

• على الصعيد الخارجي

١. ينبغي الوصول إلى إستراتيجية عربية موحدة للتعاطي مع المتغيرات الجديدة على الساحة اليمنية، تنسيق مصري- خليجي بالأساس، والخروج برؤية مشتركة للعب دور على الساحة اليمنية، وإيجاد سياسات قصيرة وطويلة المدى تصب في مصلحة اليمن والمنطقة، والابتعاد عن فكرة شراء الولاءات التي أثبتت فشلها، فالحقيقة أن غياب الدور العربي، هو الذي جعل الساحة خالية للقوى الإقليمية؛ التركية عبر حزب الإصلاح، والإيرانية عبر الحوثيين لتصدر المشهد.

٢. ينبغي على صانع القرار الخليجي ممارسة دور أكثر فاعلية في الساحة الجنوبية، وذلك بالنظر لما يمثله الجنوب بصفة خاصة، واليمن بصفة عامة من عمق إستراتيجي وأمني لدول الخليج العربية، لاسيما وأن الساحة الجنوبية الراهنة ساحة سياسية مضطربة، تتصارع فيها الكثير من المشاريع الجيوسياسية الإقليمية والدولية والتي تتقاطع مصالحها مع مصالح دول الخليج في اليمن.

٣. سواء اختلفنا أو اتفقنا مع الرئيس هادي، فإن على القوى الأجنبية والدولية الراعية لاتفاق السلم والشراكة، أن تستكمل دعمها للرئيس هادي في مواجهة كل القوى الخارجة عن سلطة الدولة، وصولاً لاستكمال متطلبات المرحلة الانتقالية في أسرع وقت، وعدم التباطؤ أكثر باستكمال الطريق الديمقراطي للوصول إلى انتخابات رئاسي وبرلمانية.



ملحق

التوزيع الجغرافي للجماعات المسلحة والمناطق التي تسيطر عليها:

• جماعة الحوثيين:

يتواجد الحوثيون في عدد من المحافظات اليمنية لاسيما في مناطق شمال الشمال. وهي محافظات صعدة وعمران وصنعاء وحجة والجوف والمحويت وذمار وأمانة العاصمة بالإضافة إلى تعز وإب ولكن بدرجة أقل.

أما المناطق التي يسيطرون عليها فتشمل محافظتي صعدة وعمران، وعدد من مناطق محافظة حجة، وأجزاء من محافظة الجوف.

وفي سياق تصعيد الحوثيين في العاصمة صنعاء، فقد تواجدوا أيضا على المداخل الغربية والشمالية والجنوبية للعاصمة، هذا بالطبع قبل أن يجتاحوها بالكامل ويخضعوها لسيطرتهم.

• تنظيم القاعدة:

يتواجد تنظيم القاعدة بشكل رئيسي في محافظات أبين وشبوة وعدن والبيضاء وحضرموت ومأرب والجوف، وبصورة أقل في محافظات صنعاء وعمران والمحويت.

وكان تنظيم القاعدة قد تمكن في مايو ٢٠١١م من السيطرة على مدينتي زنجبار وجعار في محافظة أبين، وإقامة إمارة إسلامية، وكذلك الإعلان عن إقامة إمارة إسلامية في محافظة شبوة (منطقة عزان) في مارس ٢٠١٢، إلى أن تم دحرهم في يونيو ٢٠١٢ من قبل الجيش اليمني وبمساندة اللجان الشعبية.

ولتنظيم القاعدة حضور فاعل في محافظة البيضاء، لاسيما في مدينة رداع من خلال أنصار الشريعة.

• الإخوان المسلمون:

يسيطر تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن على معظم المناطق في محافظة الجوف، فمنذ عام ٢٠١١م أقدمت عناصر الإخوان على مهاجمة معسكرات اللواء ١١٥ مشاة، والسيطرة على كل أسلحته ومعداته الحربية الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، بعد إجبار منتسبي اللواء بناء على توجيهات علي محسن بمغادرة المعسكر، وبذلك تعتبر الجوف المعقل الرئيسي لتدريب وتصدير الإخوان إلى داخل اليمن وخارجها.

ويعتبر وادي أبو جبارة الذي يربط محافظات مأرب والجوف وصعدة، من أبرز الممرات الأمنية لعناصر تنظيم الإخوان والقاعدة، لكي يتمكنوا من التنقل بين المحافظات المذكورة وصولاً إلى منطقة دماج في محافظة صعدة. بالإضافة إلى وجود معسكر تدريبي في منطقة باب المنذب، يضم قرابة ستة آلاف شخص بينهم عناصر أجنبية من الصومال والقرن الأفريقي.

وحسب بعض المصادر، تتمثل مواقع تواجد معسكرات الإخوان المسلمين في المحافظات على النحو التالي:

- وجود ثلاثة معسكرات تابعة للإخوان في محافظة حجة تضم أكثر من ٩ آلاف شخص، وتخضع تلك المعسكرات لحماية قيادات عسكرية بارزة أهمها علي محسن وتقع هذه المعسكرات في مديريات عبس حيران الساحل التهامي وتحديداً في منطقة ميدي إضافة إلى بكيل المير، وكعيدنة وغيرها، وتمثل هذه المعسكرات خطورة كبيرة، لأنها قابلة للانفجار في أية لحظة بحكم تماسها المباشر مع معسكرات للحوثيين في محافظة حجة.

- وجود معسكرات في كل من منطقة غيل باوزير والشحر والوادي بمحافظة حضرموت ومعسكر في منطقة السويدي بمديرية تريم.

- معسكر اللواء ٣١٠ في عمران والذي سقط بيد الحوثيين مؤخراً.

- توجد أهم معسكرات الإخوان في مديرية أرحب، وتحديداً في بيت الحنق عزلة الزندان، التي تعتبر أحد المعسكرات التي يتم فيها إعداد وتدريب عناصر الإخوان.

- وهناك مراكز تدريب في كل من محافظة ذمار ومحافظة ريمة ومحافظة إب .

• الحراك الجنوبي المسلح:

وينحصر وجوده في بعض المناطق الجنوبية. ويتركز بشكل رئيسي في محافظات حضرموت والضالع وشبوة ولحج وعدن، ويدخل في مواجهات مع قوات الجيش والأمن، لاسيما في محافظتي حضرموت والضالع.